

جهاز أبوظبي للمحاسبة
ABU DHABI ACCOUNTABILITY AUTHORITY



تقرير
المحاسبة

2013

جهاز أبوظبي للمحاسبة
ABU DHABI ACCOUNTABILITY AUTHORITY



تقرير المحاسبة 2013

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



تقرير
المحاسبة 2013

المحتويات

11 مقدمة

عن الجهاز

- 1.1 لمحة عامة
- 2.1 الجهات الخاضعة
- 3.1 المهام والأولويات والمحصلات
- 4.1 تقرير الحوكمة

13 الجزء الأول

نواتج الجهاز

- 1.2 التدقيق والفحص المالي
- 2.2 مراجعة الأداء والمخاطر
- 3.2 دعم المحاسبة

27 الجزء الثاني

تقرير عام 2012 وخطة عمل 2013

- 1.3 ملخص إنجازات عام 2012
- 2.3 نواتج التدقيق والفحص المالي
- 3.3 نواتج مراجعة الأداء والمخاطر
- 4.3 نواتج دعم المحاسبة
- 5.3 خطة عمل 2013

37 الجزء الثالث

البيانات المالية المدققة للعام 2012

63 الجزء الرابع



معالي رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس الجهاز

مقدمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إنه لمن دواعي سرورنا أن يتجدد تواصلنا معكم من خلال تقرير المحاسبة والذي يأتيكم هذا العام في عدده الخامس، أملين أن يكون خير مرجع لكم عن أعمال الجهاز وخطته المستقبلية وشاهداً على التزامنا باعتماد الشفافية والمحاسبة في كافة أعمالنا.

كان عام 2012 عام تحديات جديدة ومختلفة حيث أن هذا العام كان بمثابة فترة إختبار صارمة لكافة نواتج الجهاز وقياس مدى ملائمتها لتحقيق أهداف ومهام الجهاز وتقييم نجاحها في تلبية الاحتياجات. وعلى الرغم من تحقيق الجهاز لأهدافه الموضوعة لعام 2012 والتي وعدناكم بها في تقرير المحاسبة السابق إلا أن هذا لا يعد غاية طموحاتنا حيث أن النجاح الحقيقي يكمن في استدامة النجاح واستمراريته.

لقد حرصنا في الأعوام السابقة على تطوير منهجيات عمل الجهاز والتي من خلالها نقوم بتقديم كافة نواتج الجهاز والتأكد من مدى فعالية هذه المنهجيات في تحقيق الأهداف المرجوة منها. كما أننا حريصون على متابعة تحسين هذه المنهجيات والارتقاء بها لتكون مرجعاً لأفضل الممارسات العالمية.

إن شعب دولة الإمارات العربية المتحدة شعب طموح يصعب تنبيهه عن السير قدماً مهما كانت العقبات، وتاريخها خير شاهد على ذلك حيث لا زلنا إلى اليوم في مختلف المحافل الدولية نجني ثمار ما زرعه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ونرى ترقب العالم لما نسعى لتحقيقه من رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (حفظه الله) رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

في كل عام يحظى جهاز أبوظبي للمحاسبة بالمزيد من التوجيه والدعم من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس التنفيذي مما ينمي طموحاتنا ويدفعنا إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذه الطموحات. كما كان لدعم سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني نائب رئيس المجلس التنفيذي جزيل الأثر على تعزيز الثقة بالدور الذي نؤديه وبأهمية النواتج التي نقدمها لحكومة أبوظبي والجهات العامة.

إن ما يضمنه هذا التقرير من أعمال وإنجازات هو نتاج جهود و تعاون جهات عديدة تتخطى نطاق حدود جهاز أبوظبي للمحاسبة وفيما يلي بعض تلك الانجازات:

- إصدار 166 تقرير ضمن نواتج التدقيق والفحص المالي، ومراجعة الأداء والمخاطر.
- استضافة ورشة عمل "المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين - IFIAR" في دورتها السادسة.
- الحصول على موافقة "مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" على عقد اجتماع المجلس السنوي لعام 2013 في أبوظبي، وذلك لأول مرة في الشرق الأوسط.

ختاماً أود دعوتكم لتصفح هذا التقرير السنوي والاطلاع على أعمال الجهاز خلال العام المنصرم والتعرف على خطته المستقبلية، كما أود أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في تحقيق الجهاز لأهدافه في عام 2012 بشكل مباشر أو غير مباشر.

رياض عبدالرحمن المبارك
رئيس الجهاز

الجزء الأول

عن الجهاز

- 1.1 لمحة عامة
- 2.1 الجهات الخاضعة
- 3.1 المهام والأولويات والمحصلات
- 4.1 تقرير الحوكمة

عن الجهاز 1.1 لمحة عامة

1.1.1 تاريخ الجهاز

تم تأسيس جهاز أبوظبي للمحاسبة "الجهاز" في 18 ديسمبر 2008 كهيئة مستقلة يتبع سمو ولي عهد أبوظبي ويحل محل جهاز الرقابة المالية، والذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم (1) لسنة 1985.

نص أول قانون لإنشاء جهاز الرقابة المالية على تأسيسه كهيئة مستقلة يتبع ولي العهد وحدد مهامه ضمن نطاق ضيق يشمل الرقابة المالية على أموال الجهات العامة والتحقق من سلامة ومشروعية إدارة هذه الأموال ولم يتطرق إلى تقديم خدمات مراجعة للأداء أو المخاطر أو خدمات المشورة والمساعدة كما أنه لم يشمل تدريب وتأهيل مواطني الدولة في مجالي المحاسبة والتدقيق. بدأ جهاز الرقابة المالية بالممارسة الفعلية لأعماله في 15 إبريل 1997 بناءً على بعض التعديلات التي طرأت على القانون رقم (1) المشار إليه.

2.1.1 الأهداف والركائز الاستراتيجية

الرؤية:

"أن نكون أحد أفضل خمس أجهزة محاسبة في العالم".

الرسالة:

"مساعدة حكومة أبوظبي والجهات العامة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية عن طريق تقديم تأكيدات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية".

القيم:



الدور الرئيسي:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفعالية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية.

الاستراتيجية العامة:

تتمحور الاستراتيجية العامة للجهاز حول مساعدة الجهات الخاضعة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية من خلال:

- أن نصب مستشاراً موثوق به للحكومة والجهات الخاضعة.
- أن نكون مثال يقتدى به وأن نشجع على تطبيق أفضل الممارسات الرائدة.
- دعم وتحسين التواصل والتعاون بين الجهات الخاضعة وتشجيع تبادل الخبرات.

الأهداف الاستراتيجية:

الحث على مبادئ الحوكمة والمحاسبة والشفافية:
الحث على استخدام أفضل معايير الحوكمة والمحاسبة والشفافية للتحقق من أن الأموال التي تم صرفها من قبل الجهات العامة تحقق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية واقتصادية.

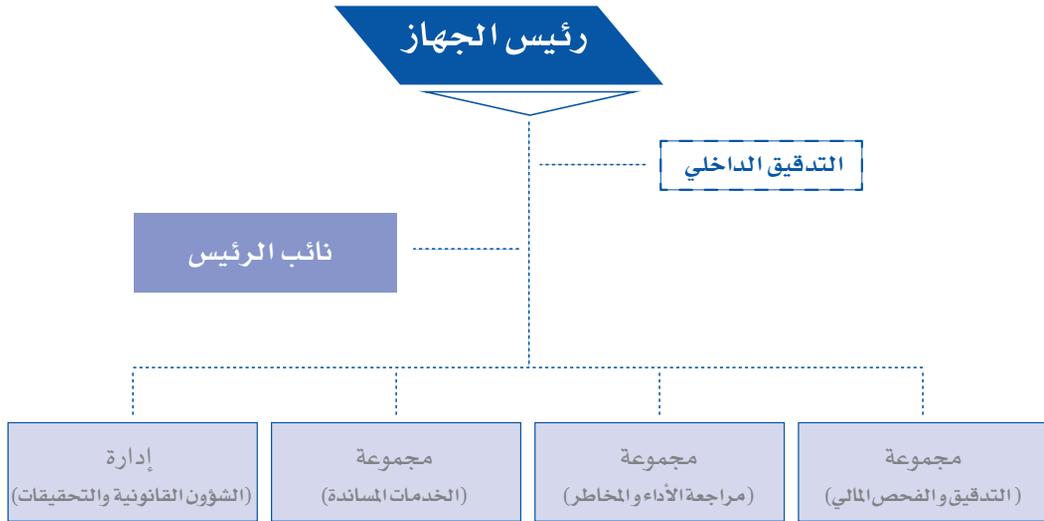
تحسين الأداء:
دعم الجهات العامة لتحسين أدائها وتطوير جودة البيانات المستخدمة من قبل متخذي القرار.

التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة:
التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة من خلال البحث والتطوير المستمر وتبادل المعرفة والخبرات.

تنمية الموارد البشرية:
تدريب وتطوير خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، والاحتفاظ بالأفراد ذوي المؤهلات والخبرة العالية.

3.1.1 الهيكل التنظيمي

تم وضع الهيكل التنظيمي للجهاز بما يخدم أهدافه الإستراتيجية ويفصل بصورة واضحة بين مهام ومسؤوليات كل إدارة كما هو مبين في الرسم أدناه:



الموظفون:

يؤمن الجهاز بأن موظفيه هم أهم موارده حيث يضم فريق العمل خبرات وكفاءات عالية من ثقافات مختلفة، توحدهم قيم الجهاز ورؤيته ومهامه.

يدعم الجهاز العمل بروح الفريق الواحد ويعزي كافة نجاحاته إلى ذلك حيث قام الجهاز بتحديد المسار الوظيفي لكافة العاملين فيه بشكل يضمن حصولهم على فرص متساوية لتطوير مهاراتهم وخبراتهم مع محافظته على التزامه باستقطاب أبناء الدولة إلى هذه المهنة ومساعدتهم على نيل المؤهلات المهنية والخبرة.

كما قام الجهاز بتصنيف الجهات العامة بحسب القطاعات كما هو موضح في القائمة التالية (غير شاملة للشركات التابعة للمؤسسات العامة والجهات الحكومية)

اسم الجهة	القطاع
1 دائرة التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية
2 صندوق خليفة لتطوير المشاريع	
3 مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة	
4 مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي	
5 مجلس تنمية المنطقة الغربية بإمارة أبوظبي	
6 المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة (إضافة إلى مؤسسة تابعة)	
7 هيئة المنطقة الإعلامية - أبوظبي (إضافة إلى مؤسسة تابعة)	
8 المجلس الأعلى للبترول	
9 مكتب التنظيم والرقابة	
10 هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة	
11 نادي تراث الإمارات	
12 دار زايد للثقافة الإسلامية	
13 المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين	
14 دائرة القضاء - أبوظبي	التنمية الاجتماعية
15 القيادة العامة لشرطة أبوظبي	
16 مركز المتابعة والتحكم	
17 هيئة الصحة - أبوظبي	
18 المركز الوطني للتأهيل	
19 جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية	
20 مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي	
21 مركز الزراعة العضوية	
22 صندوق الدعم المالي لأصحاب المزارع	
23 مؤسسة التنمية الأسرية	
24 مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الإحتياجات الخاصة	
25 مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر	
26 مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	
27 مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	
28 مؤسسة الإمارات	
29 هيئة أبوظبي للإسكان	

اسم الجهة	القطاع	
مجلس أبوظبي للتعليم	التنمية البشرية	
30		
جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث		31
كلية الإمارات للتطوير التربوي		32
جامعة باريس السوربون - أبوظبي		33
جامعة محمد الخامس - أكدا - أبوظبي		34
مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني		35
معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني		36
معهد التكنولوجيا التطبيقية		37
مجلس أبوظبي للتوطين		38
مجلس الخدمة المدنية		39
صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي	40	
مجلس أبوظبي الرياضي	41	
مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني	البنية التحتية والبيئة	
42		
دائرة الشؤون البلدية		43
بلدية مدينة أبوظبي		44
بلدية مدينة العين		45
بلدية المنطقة الغربية		46
مركز إدارة النفايات - أبوظبي		47
شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)		48
دائرة النقل		49
مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة		50
صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة		51
هيئة البيئة - أبوظبي		52
الصندوق الدولي للحفاظ على الحباري		53
صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة		54
ديوان الحاكم	الإدارة العامة	
55		
ديوان ولي العهد		56
ديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الشرقية		57
ديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الغربية		58
المجلس الاستشاري الوطني		59
جهاز أبوظبي للمحاسبة		60
جهاز الشؤون التنفيذية (إضافة إلى مؤسستين تابعتين)		61
مكتب نائب رئيس المجلس التنفيذي		62
الأمانة العامة للمجلس التنفيذي		63
دائرة المالية		64
مركز الإحصاء - أبوظبي		65
هيئة طيران الرئاسة (إضافة إلى مؤسسة تابعة)		66
مركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات	67	

اسم الجهة	القطاع
شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك (إضافة إلى 29 مؤسسة تابعة)	الاستثمارات العامة
صندوق أبوظبي للتنمية (إضافة إلى 5 مؤسسات تابعة)	
جهاز أبوظبي للاستثمار (إضافة إلى مؤسستين تابعتين)	
شركة الاستثمارات البترولية الدولية (إضافة إلى 6 مؤسسات تابعة)	
هيئة مياه وكهرباء أبوظبي (إضافة إلى 35 مؤسسة تابعة)	
سوق أبوظبي للأوراق المالية	
شركة مبادلة للتنمية (إضافة إلى 38 مؤسسة تابعة)	
شركة الاتحاد للطيران (إضافة إلى 3 مؤسسات تابعة)	
الشركة القابضة العامة - صناعات (إضافة إلى 12 مؤسسة تابعة)	
شركة التطوير والاستثمار السياحي	
شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي	
شركة أبوظبي الوطنية للمعارض (إضافة إلى مؤسسة تابعة)	
شركة أبوظبي للمطارات (إضافة إلى 5 مؤسسات تابعة)	
شركة أبوظبي للموانئ (إضافة إلى مؤسسة تابعة)	
مجلس أبوظبي للاستثمار (إضافة إلى 19 مؤسسة تابعة)	
شركة أبوظبي للخدمات الصحية	
شركة أبوظبي للإعلام (إضافة إلى مؤسستين تابعتين)	
شركة قصر الامارات	
مؤسسة الإمارات للطاقة النووية	
الشركة الوطنية للضمان الصحي	
شركة الاتحاد للقطارات	

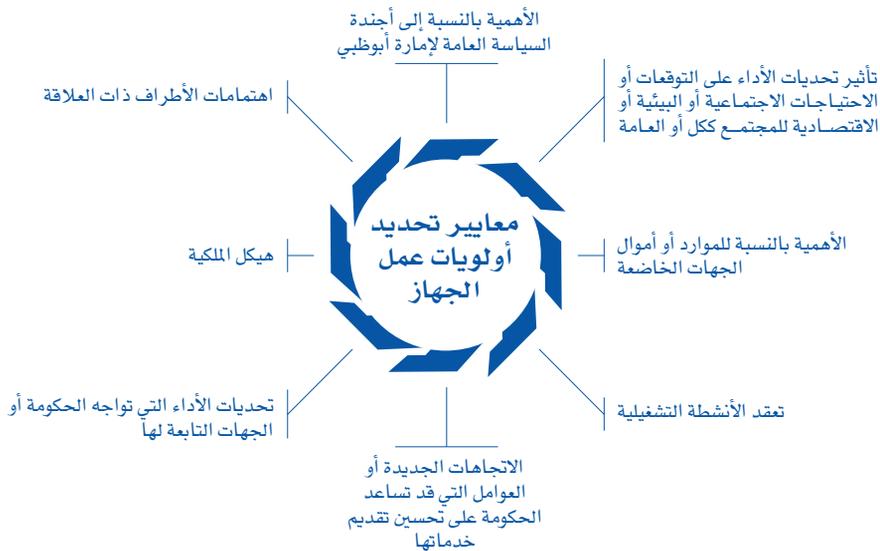
3.1 المهام والأولويات والمحصلات

1.3.1 المهام

يهتم الجهاز بتحقيق المحصلات (النتائج) المرجوة منه على أكمل وجه لذلك قام بتحديد أولويات عمله بشكل يتوافق مع المهام والمسؤوليات التي حددها قانون إنشائه في المادة (14) كالآتي:

- تدقيق البيانات المالية الموحدة للحكومة والبيانات المالية للجهات الخاضعة.
- مراجعة الأداء والمخاطر، وله في سبيل ذلك من وقت لآخر ما يلي:
 - ◆ فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة المالية والتشغيلية للجهات الخاضعة.
 - ◆ التأكد من التزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
 - ◆ فحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
- تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأي إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة.
- تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وتأمين مراكز التدريب اللازمة لذلك.
- التحقيق في البلاغات التي تحال إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات.

يقوم الجهاز بتحديد أولوياته واختيار أعماله والجهات الخاضعة التي تحظى بالأولوية بناءً على المعايير الموضحة في الرسم الآتي:



2.3.1 الأولويات والمحصلات

إن الآلية التي يتبعها الجهاز لتحقيق المحصلات (النتائج) تبدأ عند أهدافه الاستراتيجية التي تشتق منها أولويات عمله وبها حدد نواتجه:

الأهداف			
الهدف الأول	الهدف الثاني	الهدف الثالث	الهدف الرابع
الحث على مبادئ الحوكمة والمحاسبة والشفافية	تحسين الأداء	التشجيع والمحافظة على استخدام الممارسات الرائدة	تنمية الموارد البشرية

الأولويات			
1. تقديم خدمات تأكيدات وتدقيق مالي عالية الجودة وفي الوقت المناسب.	4. تعريف الأطراف ذات العلاقة بدور الجهاز والخدمات التي يقدمها وكيفية الاستفادة منها.	8. اعتماد منهجيات لخدمات التدقيق والمراجعة مبنية على أسلوب المخاطر.	11. اجتذاب عناصر من ذوي المؤهلات والخبرات العالية والاحتفاظ بهم في بيئة عمل مميزة.
2. مساعدة الجهات العامة في اتباع أساليب حوكمة فعالة.	5. تقديم خدمات مراجعة أداء عالية الجودة وتصميم خدمات استشارية حسب الحاجة.	9. تحديد أفضل الممارسات الرائدة والتشجيع على تطبيقها في الجهات العامة.	12. تدريب مواطني الدولة وتطوير قدراتهم ومهاراتهم.
3. تحسين جودة التقارير والتشجيع على التطور في توفير المعلومات واستخدامها.	6. دعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة بين مختلف الجهات العامة وتحسين التواصل والتعاون البناء بين هذه الجهات.	10. المشاركة الفعالة في تنظيم مهنة التدقيق والإشراف عليها.	
	7. دعم إنشاء وتطوير أنشطة التدقيق الداخلي في كافة الجهات العامة.		

النواتج
التدقيق والفحص المالي - مراجعة الأداء والمخاطر - دعم المحاسبة

المحصلات
تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية في الحكومة والجهات العامة.
الجمهور والعالم مطلع على مبدأ المحاسبة/المساءلة في حكومة أبوظبي.
وجود قطاع عام ذو كفاءة وفاعلية.
قواعد حوكمة وإدارة مخاطر فعالة مطبقة في جميع الجهات العامة.
عدد أكبر من مواطني الدولة المؤهلين في مجالي المحاسبة والتدقيق.
تقارير مالية للجهات العامة ذات شفافية ومصداقية عالية.
التزام أفضل بتطبيق القوانين والأنظمة.

4.1 تقرير الحوكمة

يهدف الجهاز إلى كسب ثقة الأطراف ذات العلاقة والحفاظ عليها من خلال اتباعه لأفضل معايير المحاسبة والشفافية المتعارف عليها عالمياً وإصدار تقرير الحوكمة الخاص به بناءً على ذلك.

ويعتمد الجهاز في هذا التقرير على اتباع مجموعة من المبادئ والضوابط العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تدرج تحت المكونات الرئيسية التالية للحوكمة:

- القيادة
- المؤسسية
- إدارة الأداء
- الرقابة
- التقارير الخارجية

1.4.1 القيادة

يعتمد الجهاز على مبدأ الشفافية في كافة تعاملاته ويحرص رئيس الجهاز من خلال عدة قنوات على توضيح الاستراتيجية العامة للجهاز لكافة العاملين فيه ومراجعة خطته السنوية وأدائه في بداية كل عام خلال الاجتماع السنوي الخاص بالجهاز بالإضافة إلى الاجتماعات الشهرية مع الفريق الإداري والذي يتم من خلالها طرح المواضيع ذات الأهمية والتحقق من أن سير العمل يتماشى مع الخطة السنوية للجهاز وبالإتساق مع الرؤية والإستراتيجية الشاملة لحكومة أبوظبي.

2.4.1 المؤسسة

قام الجهاز بوضع وتوثيق إطار تنظيمي واستراتيجي له كما قام الجهاز بتطوير منهجيات العمل المختلفة لكل النواتج والخدمات التي يقدمها وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. يتم مراجعة وتحديث هذا الإطار والمنهجيات بصورة دورية لضمان تلبيةه للمستجدات واحتياجات الإمارة والأطراف ذات العلاقة.



3.4.1 إدارة الأداء

يقاس أداء الجهاز وفقاً لمقاييس موضوعية تم تطويرها على أساس معايير متعارف عليها عالمياً حيث قام الجهاز بتطوير ثلاث مجموعات من مقاييس الأداء:

1. مؤشرات الأداء الرئيسية للمحصلات: تقيس مدى أثر أعمال الجهاز في وضع أو حالة المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة ومدى التغيير في تلك الحالة أو الوضع.
2. مؤشرات الأداء الرئيسية للنواتج: تقيس تكلفة وكمية وجودة وتوقيت الخدمات (النواتج) التي يقدمها الجهاز (مثل: تكلفة التقارير، عدد التقارير، جودة التوصيات، إصدار التقارير في الوقت المحدد).
3. مؤشرات الأداء الداخلية: تقيس أداء الإدارات والوحدات الداخلية للجهاز.



وضع الجهاز إجراءات عادلة ومنصفة لوضع السياسات الخاصة بمكافآت الموظفين بالإضافة إلى نظام إدارة الأداء الذي يقوم بوضع الأسس العادلة لتقييم أداء الموظفين وتوضيح المسار المهني للنمو الوظيفي، كما يوفر الجهاز برامج تدريبية متنوعة وورش عمل خاصة تساهم بشكل أساسي في تنمية قدرات موظفي الجهاز وحرفية أدائهم ومعرفتهم حتى يتمكنوا من تحقيق النمو والتقدم في المجال الذي يعملون به.

ويعتبر الجهاز الاتصال وسيلة أساسية وضرورية لقياس أدائه ولتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات العلاقة سواء كانت هذه الأطراف هي الجهات الخاضعة أو الجمهور عموماً. حيث قام الجهاز بإطلاق العديد من المبادرات التي من شأنها خلق وعي وفهم لدوره ومهامه حيث تم إطلاق الهوية الجديدة له وموقعه الإلكتروني تحت عنوان (www.adaa.abudhabi.ae) بالإضافة إلى المبادرات الهادفة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق وفتح باب التواصل بين الجهات كافة وزيادة فرص تبادل المعلومات كالمجلة الإلكترونية الشهرية الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest) وبوابة المعرفة (e-maarifa) و"إدارة التدقيق - أبوظبي" بالإضافة إلى ورش العمل وحلقات النقاش حول الخدمات والسياسات الجديدة.

استطلاع الجهات الخاضعة:

يهتم الجهاز بالحصول على آراء الجهات الخاضعة للتعرف على آرائهم وانطباعاتهم بخصوص أعمال الجهاز وذلك بعد صدور تقرير الجهاز. تعتبر المحصلات التي يسفر عنها مثل هذا الاستطلاع دليلاً هاماً على فعالية الممارسات المتبعة، وتساهم بشكل أساسي في تطوير الممارسات والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز.

4.4.1 الرقابة

الرقابة الداخلية:

يقوم الجهاز بمراجعة أنظمتها الرقابية الداخلية بشكل سنوي للتأكد من سلامتها وفعاليتها بالإضافة إلى ضوابط الرقابة المالية والتشغيلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة المخاطر من خلال وحدة التدقيق الداخلي في الجهاز والتي تعمل وفق "دليل التدقيق الداخلي" الذي أصدره الجهاز عام 2010.

كما يتبع الجهاز قواعد صارمة للسلوك المهني من أجل الارتقاء إلى أرفع مستويات السلوك العملي والمهني والالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة، والحرص على فهم كافة الموظفين في الجهاز لها والتزامهم بها. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد ضابط إلتزام مسؤول عن تلقي أية مخالفات متعلقة بالموظفين أو بنشاطات الجهاز وفحصها ورفع التوصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

كما يؤدي موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي رئيس الجهاز عند التحاقهم للعمل فيه بحسب ما جاء في مادة (9) من قانون إنشاء الجهاز:

"أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم والبلاد، وأن احترم الدستور والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال العامة وأن أؤدي عملي بأمانة ودقة وأن أحافظ على سرية الأعمال".

الرقابة الخارجية:

يتم تدقيق البيانات المالية للجهاز بواسطة مدقق حسابات خارجي سنوياً. لقد تم إعادة تعيين شركة أرنست ويونغ وفق قواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز للقيام بهذه المهمة للسنة المالية 2012. ولقد تقاضت هذه الشركة لقاء الخدمات المتعلقة بتدقيق حسابات الجهاز لعام 2012 مبلغ 89,000 درهم.

5.4.1 التقارير الخارجية

يقوم الجهاز بإعداد خطة سنوية توضح نواياه التشغيلية وأهدافه وتوقعات الأداء وتشمل الخطة استراتيجية وألويات ونواتج ومحصلات الجهاز ومقاييس الأداء.

كما يقوم الجهاز بإعداد تقرير سنوي "تقرير المحاسبة" يتضمن المعلومات الآتية:

- بيان الأداء الفعلي للجهاز خلال السنة المالية المنصرمة ومقارنته بالخطة السنوية، وغيرها من المعلومات الضرورية التي تمكن من إجراء تقييم لأداء الجهاز خلال السنة المالية.
- تقرير الحوكمة.
- البيانات المالية السنوية للجهاز وتقرير مدقق الحسابات عنها.

الجزء الثاني

نواتج الجهاز

1.2 التدقيق والفحص المالي

2.2 مراجعة الأداء والمخاطر

3.2 دعم المحاسبة

نواتج الجهاز

مقدمة

قام الجهاز خلال الأعوام السابقة بتطوير عدد من النواتج لتمكنه من تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليه بموجب القانون.

ويوضح الرسم التالي نواتج الجهاز والاختصاص الذي تسهم في تنفيذه:

اسم الناتج	اسم مجموعة النواتج	الاختصاص وفق القانون رقم (14) لسنة 2008
<ol style="list-style-type: none"> 1. التدقيق المالي 2. الفحص المالي 3. تقييم الإدارة المالية 	التدقيق والفحص المالي	تدقيق التقارير المالية الموحدة للحكومة وفحص التقارير المالية للجهاز الخاضعة
<ol style="list-style-type: none"> 4. تقييم التدقيق الداخلي 5. مراجعة المشتريات 6. مراجعة الخدمات والنواتج 	مراجعة الأداء والمخاطر	مراجعة الأداء والمخاطر من خلال فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية والمالية للجهاز الخاضعة والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة
<ol style="list-style-type: none"> 7. تقارير المحاسبة 8. المشورة 9. الفحص الخاص 10. مركز أداء التدريب 	دعم المحاسبة	رفع التقارير إلى سمو ولي العهد والقيام بأية مهام ومسؤوليات يراها سموه تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأية إجراءات أو خدمات أخرى للجهاز الخاضعة، يرى رئيس الجهاز أنها مناسبة وملامة التحقيق في المخالفات المحالة إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني الدولة

1.2 التدقيق والفحص المالي

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف تمكين الجهاز من التحقق من صحة البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن الجهات الخاضعة:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

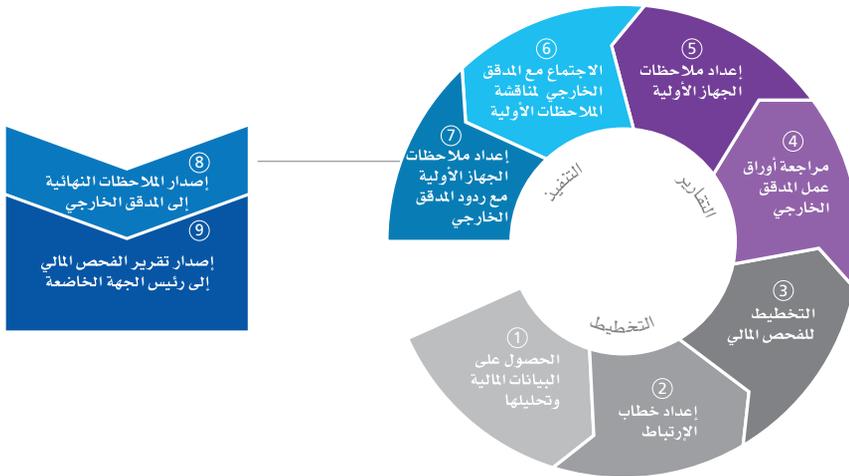
1.1.2 التدقيق المالي

تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي بهدف التحقق من صحة تلك البيانات. تم تطوير "منهجية التدقيق المالي" وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) الصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

2.1.2 الفحص المالي

التأكد من التزام الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات وفق "قواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة وفحص البيانات المالية وأعمال مدقق الحسابات، وذلك بهدف التحقق من صحة البيانات المالية للجهات الخاضعة.

تم تطوير "منهجية الفحص المالي" بناء على أفضل الممارسات ووفقاً للمناهج الصادرة من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).



3.1.2 تقييم الإدارة المالية

تقييم الإدارة المالية في الجهات الخاضعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات، وذلك بهدف التحقق من فعالية عملية إعداد البيانات والتقارير المالية.

تم تطوير منهجية تقييم الإدارة المالية وفقاً للمنهجية المعدة من قبل معهد المحاسبة والمالية العامة (CIPFA) وهو معهد رائد للمحاسبين العاملين في القطاع العام في المملكة المتحدة وعضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).



2.2 مراجعة الأداء والمخاطر

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات الخاضعة تتم بكفاءة وفعالية واقتصادية والتزام هذه الجهات بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة:

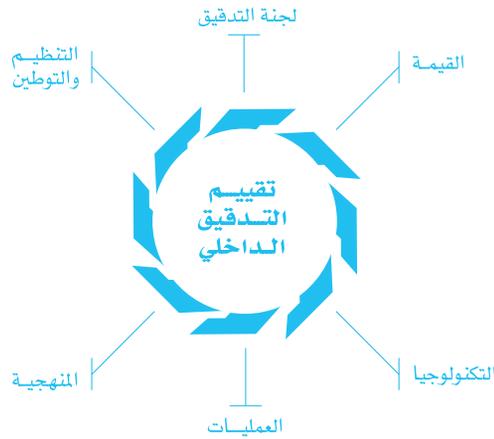
- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة المشتريات
- مراجعة الخدمات والنواتج

1.2.2 تقييم التدقيق الداخلي

تقييم وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة بهدف التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية أعمال التدقيق الداخلي في الجهة الخاضعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات.

تم تطوير «منهجية تقييم التدقيق الداخلي» بناء على أفضل الممارسات ووفقاً للمعايير الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA).

يتم تقييم التدقيق الداخلي بناءً على 6 عناصر وهي: لجنة التدقيق، التنظيم والتوطين، المنهجية، العمليات، التكنولوجيا والقيمة:



2.2.2 مراجعة المشتريات

مراجعة المشتريات لدى الجهات الخاضعة بهدف التحقق من وجود أنظمة ولوائح وإجراءات معتمدة للمشتريات في الجهة الخاضعة والتحقق من التزام الجهة بها.

تم تطوير «منهجية مراجعة المشتريات» وفقاً لمعايير معهد الطلب والمشتريات (CIPS).

3.2.2 مراجعة الخدمات والنواتج

مراجعة الخدمات والنواتج التي تقدمها الجهات الخاضعة بهدف التحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة أو الناتج محل المراجعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات. تشمل هذه المراجعة مراجعة مشاريع البنية التحتية والمرافق الحيوية قيد التنفيذ.

تم تطوير "منهجية مراجعة الخدمات والنواتج" وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة، كما يتم مراجعة المشاريع وفقاً لمعايير إدارة المشاريع الصادرة عن معهد إدارة المشاريع "PMI"، كما هو موضح أدناه:



3.2 دعم المحاسبة

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف دعم مساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص
- مركز أداء للتدريب

1.3.2 تقارير المحاسبة

إعداد ورفع التقارير إلى سمو ولي العهد عن أعمال الجهاز وأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.

2.3.2 المشورة

يقدم الجهاز المشورة للجهات الخاضعة بناءً على طلبها وبعد موافقة رئيس الجهاز.

يتم إعداد تقارير المشورة بناءً على "منهجية تقديم المشورة" الصادرة عن الجهاز وفي ضوء المعلومات المقدمة له من الجهة الخاضعة.

3.3.2 الفحص الخاص

التحقيق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تتكشف له خلال قيامه بأي من أعماله في الجهات الخاضعة، وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.

تم تطوير "منهجية الفحص الخاص" بناءً على أفضل الممارسات ووفق القوانين والأنظمة المعمول بها في الإمارة.

التحقيق في المخالفات المالية

يقوم الجهاز بالتحقيق في البلاغات المحالة إليه من سمو ولي العهد والمخالفات التي تتكشف للجهاز أثناء تأدية أعماله، وذلك بهدف تحديد أوجه هذه المخالفات وطبيعتها وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم.

يقوم الجهاز بالتحقيق في هذه المخالفات بمعرفته مباشرة أو بتكليف الموظف المختص (ضابط الالتزام) بالجهة الخاضعة ما لم يسبق له النظر فيها.

فحص المخالفات المالية

يتطلب قانون إنشاء الجهاز أن تقوم الجهات الخاضعة بإخطار الجهاز فور اكتشاف أية مخالفة أو وقوع حدث تترتب عليه مخالفة كما يتطلب أن تقوم تلك الجهات بإرسال نسخة عن أوراق التحقيقات بعد الانتهاء منها مشفوعة بمحاضرها وقرارات التصرف، وذلك في مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ صدورها.

يقوم الجهاز بدوره بفحص أوراق التحقيق المرسله من الجهات الخاضعة للتحقق من موضوعية التحقيق والوقوف على الأسباب التي أدت إلى المخالفة والإجراءات التي تم اتخاذها بالجهة لمعالجتها وعدم تكرارها مستقبلاً.

4.3.2 مركز أداء للتدريب

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ضمن هذه المجموعة لتمكنه من تحقيق أحد أهم أهدافه وهو تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

1.4.3.2 تأهيل مدققين إماراتيين

يعمل الجهاز على تطوير برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية حيث تم تطوير برنامج "تطوير المدققين الإماراتيين" الذي يقدم للخريجين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين خلال 7 سنوات. ويقدم الجهاز للمتدربين بهذا البرنامج برامج تأهيلية لاجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA). يقوم الجهاز بتقديم برامج تدريب بشكل سنوي للطلاب الجامعيين الذي يسعون للحصول على إجازة في المحاسبة أو إدارة الأعمال أو العلوم الاقتصادية أو المالية لمساعدتهم على توسيع خبراتهم وتعزيز مداركهم في مجال العمل وتعزيز فهمهم للمهنة والدور الذي سيؤدونه كمدققين.

2.4.3.2 الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر الوعي حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي وعلى المستوى الدولي وتوفير ثروة من المعرفة والموارد المحلية التي تساهم في تطوير الأداء الحكومي.

وقد قام الجهاز بإطلاق مبادرات عدة في مجال الأبحاث ومشاركة المعرفة مثل:

➤ وحدة الأبحاث والمعرفة: أسس الجهاز وحدة داخلية للأبحاث والمعرفة في عام 2009 بهدف تطوير وتصنيف ونشر المعرفة بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الاحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.

➤ مكتب معايير المحاسبة والتدقيق (AASD): يشرف المكتب على إصدار أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة بصورة دورية حيث يتم إصدار مجلة إلكترونية شهرية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest)، كما يتم إصدار نشرة ربع سنوية حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، بالإضافة إلى نماذج توضيحية للبيانات المالية المنفصلة والموحدة والبيانات المالية للحكومة حيث يتم إعداد تلك النماذج طبقاً لـ "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" و"معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام". إن إصدارات الجهاز تعنى بالدرجة الأولى بالأمور المحاسبية ذات الصلة بإعداد التقارير المالية في الجهات الخاضعة. كما تهدف هذه الإصدارات إلى المساهمة في الحد من إختلاف المعالجات المحاسبية حيث يتم تسليط الضوء على أي تغييرات في المعايير الجديدة والتطبيق الصحيح للمعايير الحالية لإعداد التقارير المالية.

- ▶ بوابة المعرفة: في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق وسيلة لتبادل المعرفة في الحكومة والجهات الحكومية حيث يتبادل المشاركون الخبرات ويتم نشر المعرفة بشكل أكثر فعالية في كافة الإدارات التشغيلية المتشابهة.
- ▶ أدلة الممارسات: يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالمياً وتجميعها في أدلة للممارسات لاستخدامها من قبل الجهات الخاضعة والقطاع العام.

3.4.3.2 التمثيل المحلي والدولي

- ▶ يحرص الجهاز على المساهمة الفعالة في جوانب التنظيم والإشراف المتعلقة بمجالات المحاسبة والتدقيق من خلال الحصول على عضويات في مؤسسات محلية وعالمية متخصصة ومعنية بوضع وتحسين القوانين والأنظمة واللوائح في هذه المجالات.
- ▶ يعتبر الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط تنضم لعضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين ويتم انتخابه لعضوية المجلس الاستشاري التابع للمنتدى.

4.4.3.2 المؤتمرات وورش العمل

- ▶ تنظيم المنتديات والمؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة حول الموضوعات التي تتعلق بأعمال الجهاز وتقع ضمن نطاق خبراته مثل:
- ▶ منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية: يضم هذا المنتدى خبراء مهنة التدقيق من مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في الدولة حيث يتم مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بهدف توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محلياً وتحديد قبول العمل بها أم لا والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.
- ▶ منتدى التدقيق الداخلي: يضم هذا المنتدى السنوي رؤساء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ويدور النقاش حول المنهجيات المتبعة والأنظمة واللوائح الداخلية والتحديات التي تواجه أعمال التدقيق الداخلي بشكل عام، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتبادل المعرفي حول أفضل الممارسات والتطورات.

تقرير عام 2012
وخطة عمل 2013

الجزء الثالث

ملخص إنجازات عام 2012	1.3
نواتج التدقيق والفحص المالي	2.3
نواتج مراجعة الأداء والمخاطر	3.3
نواتج دعم المحاسبة	4.3
خطة عمل 2013	5.3

تقرير عام 2012 وخطة عمل 2013

1.3 ملخص إنجازات عام 2012

فيما يلي ملخص لأهم إنجازات الجهاز خلال عام 2012:

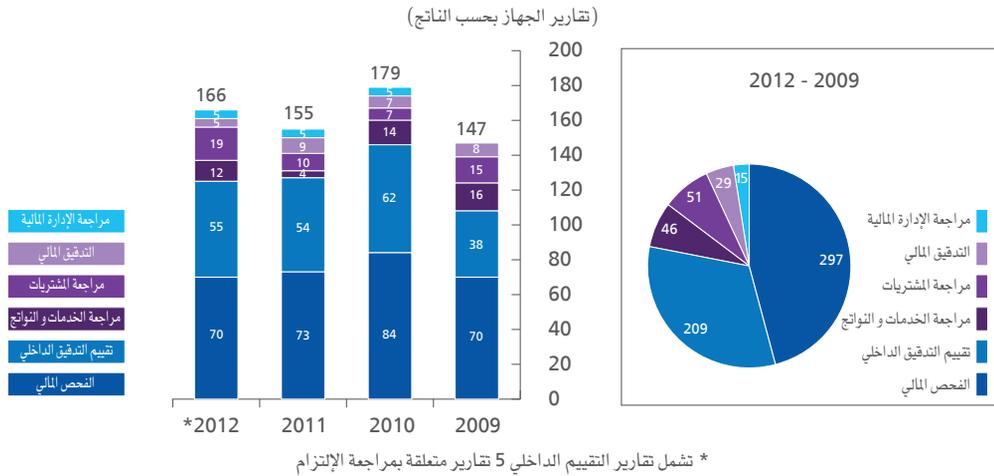
- تدقيق وإصدار البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وفق معايير دولية وضمن المهلة الزمنية المحددة في قانون النظام المالي.
- فحص البيانات المالية لـ 70 جهة خاضعة والتحقق من مدى التزام الجهات بموازنتها وحثها على إعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الدولية.
- إصدار 5 تقارير لتقييم الإدارة المالية لتعزيز دور الإدارات المالية في الجهات الخاضعة.
- تقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي لـ 50 جهة خاضعة والتحقق من مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي بها، ومراجعة الإطار التنظيمي للالتزام لخمس جهات.
- مراجعة المشتريات للجهات الخاضعة وإصدار 19 تقرير.
- مراجعة عدد من الخدمات والنواتج الحكومية ذات الأولوية لعدد من الجهات الخاضعة.
- استضافة ورشة عمل "المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين - IFIAR" في دورتها السادسة.
- المشاركة في اجتماعات "المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين - IFIAR" واجتماعات المجلس الاستشاري للمنتدى، كما عرض الجهاز بعض ممارسته على الدول الأعضاء بناءً على طلبهم.
- المشاركة في الاجتماع والمؤتمر السنوي لـ "الإتحاد الوطني للمحاسبين القانونيين الأمريكي - ناسبا" في الولايات المتحدة الأمريكية.
- المشاركة في الملتقى الطلابي الثالث للطلبة الإماراتيين في واشنطن.
- متابعة تطبيق الجهات الخاضعة لـ "قواعد تنظيم تعيين مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة - SAAR".
- ترأس الجهاز "منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية" بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وشركات التدقيق وممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق بالدولة.
- إصدار أوراق العمل الفنية التالية:
 - ◆ 2 تحديث للجنة التدقيق
 - ◆ 2 مشورة فنية محاسبية خاصة بناءً على طلب الجهات الخاضعة.
 - ◆ 4 نشرة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - "IPSAS Bulletin".
 - ◆ 4 نموذج توضيحي للبيانات المالية المعدة طبقاً لـ "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - IFRS" و"معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - IPSAS".
 - ◆ 5 ورقة فنية محاسبية مشورة.
 - ◆ 6 خطاب للتعليق على إصدارات "مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - IPSASB".
 - ◆ 10 أعداد من "مجلة أداء الإلكترونية - ADAA IFRS Digest".
 - ◆ 27 ورقة عمل فنية من خلال "منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية"

- عقد الاجتماع السنوي الرابع للتدقيق الداخلي للجهات الخاضعة مع تسجيل زيادة في الحضور عن الأعوام السابقة.
- رفع عدد من تقارير المحاسبة عن عدد من المواضيع ذات الأهمية.
- التحقيق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تم اكتشافها خلال القيام بأعمال الجهاز وإصدار تقارير الفحص الخاص عنها.
- الانتهاء من إعداد مخرجات الحوكمة وتسليمها للجهات المعنية.
- الحصول على موافقة "مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" على عقد اجتماع المجلس السنوي لعام 2013 في أبوظبي، وذلك لأول مرة في الشرق الأوسط.
- الاستمرار في تقديم المشورة والدعم للجهات الخاضعة عند الطلب.
- مساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي وتطبيق قواعد الحوكمة.
- إصدار أوراق بحث رئيسية، إضافة إلى العديد من المقارنات مع الممارسات العالمية، دراسة استقصائية عبر 48 جهة خاضعة، وأكثر من 50 بحث داخلي وخارجي بالإضافة إلى متابعة إصدار المجلة الإلكترونية "عالم الشفافية والمحاسبة".
- تعزيز قيمة "البوابة الإلكترونية - e-maarifa" عن طريق تواصل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وآراء الخبراء والوثائق عبر مختلف المجتمعات في الجهات الخاضعة. كما تواصل نمو أعضاء الموقع الذي تجاوز 1000 عضو من حكومة أبوظبي.

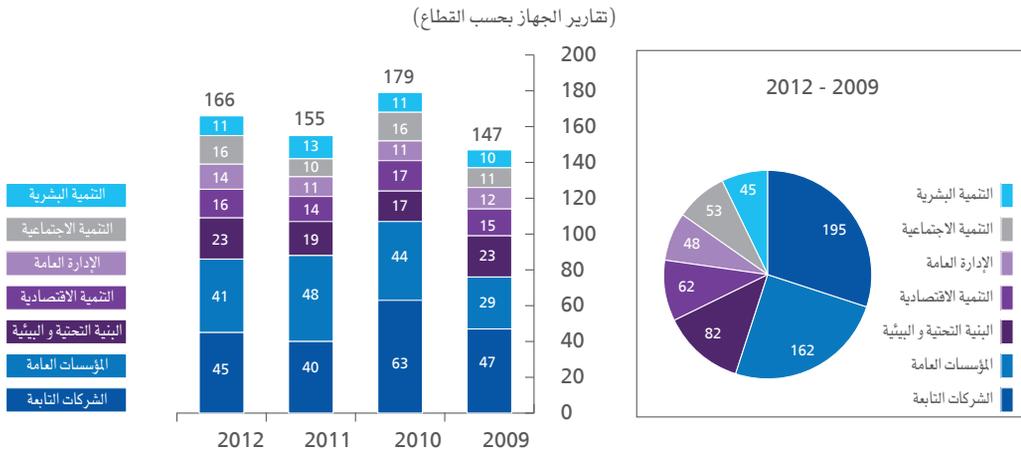
يوضح الجدول التالي عدد التقارير الصادرة عن الجهاز عن مجموعة التدقيق والفحص المالي ومجموعة مراجعة الأداء والمخاطر:

نوع التقرير	فعلي 2009	فعلي 2010	فعلي 2011	أهداف 2012	فعلي 2012
1	78	96	87	79	80
2	69	83	68	85	86
إجمالي التقارير	147	179	155	164	166

تمثل تقارير الفحص المالي وتقييم التدقيق الداخلي نسبة تزيد عن 75 % من التقارير الصادرة خلال الأعوام الأربعة السابقة والبالغ عددها 647 تقرير:



غطت تقارير الجهاز كافة القطاعات الحكومية ، كما أن أكثر من 50% من التقارير الصادرة عن الجهاز متعلقة بالمؤسسات العامة (الشركات الحكومية) والشركات التابعة لها:



2.3 نواتج المجموعة الأولى: التدقيق والفحص المالي

تركز نواتج هذه المجموعة على تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وفحص البيانات المالية للجهات الخاضعة وفقاً لمنهجيات عمل الجهاز.

تواصل هذه المجموعة تقديم التوصيات للجهات الخاضعة بشأن تحسين أسس إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع طبيعة عمل هذه الجهات. وقد تم إجراء تغييرات ملحوظة في أسس إعداد البيانات المالية منذ عام 2009 في الجهات الخاضعة، حيث حث الجهاز جميع الجهات الخاضعة على إعداد بياناتها المالية باستخدام "معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - IPSAS" أو "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - IFRS".

وفيما يلي توضيح للتغييرات التي طرأت على أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الخاضعة:

أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الخاضعة (ما عدا المؤسسات العامة)



أسس إعداد البيانات المالية في المؤسسات العامة (الشركات الحكومية)



تتضمن مجموعة التدقيق والفحص المالي النواتج الآتية:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.2.3 التدقيق المالي

قام الجهاز بتدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وتم إصدار رأي غير متحفظ (رأي مطلق) وفق الإطار الزمني المحدد في قانون النظام المالي لإمارة أبوظبي.

وقد تم إعداد البيانات المالية بناءً على الأساس النقدي ووفقاً لـ "معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - IPSAS" وتتطابق إجراءات التدقيق المالي المستخدمة من قبل الجهاز مع "المعايير الدولية للتدقيق - ISA".

2.2.3 الفحص المالي

خلال عام 2012، قام الجهاز بفحص 70 تقريراً لمُدققي حسابات الجهات الخاضعة وأعمال التدقيق الخاصة بالبيانات المالية لهذه الجهات والتي تم اختيارها وفقاً لمعايير تحديد أولويات عمل الجهاز.

ملخص ملاحظات تقارير الفحص المالي

يقوم الجهاز عند نهاية كل فحص مالي بإصدار تقريره وإرساله إلى المسؤولين عن الحوكمة في الجهات الخاضعة وكذلك لمُدققي الحسابات لإجراء التحسينات وللتنفيذ والمتابعة.

واصل الفحص المالي تسليط الضوء على عدد من النواحي التي يتوجب تحسينها والتي في مجملها تتعلق بالآتي:

- توقيت إصدار البيانات المالية. علماً بأنه من المتوقع أن يحدث تحسن في عام 2013 بسبب المتطلبات الجديدة للموازنة العامة التي صدرت رسمياً من قبل دائرة المالية والتي توجب الجهات الخاضعة بتقديم بياناتها المالية المدققة في موعد أقصاه 31 مارس حيث أن قانون النظام المالي حدد يوم 30 يونيو لإصدار البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والتي يتم تدقيقها من قبل الجهاز.
- الإستناد إلى معالجات محاسبية غير صحيحة والعرض الخاطئ للتمويل والمنح الحكومية.
- تقييمات الأصول ومراجعة الانخفاض في قيمتها.
- إجراءات المراجعة المتبعة عند تدقيق التقديرات المحاسبية.
- الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة من قبل مدقق الحسابات.
- إجراءات التدقيق المنفذة من قبل مدققي الحسابات المتعلقة بمخاطر الاحتيال.
- إجراءات مدققي الحسابات الخاصة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية.
- التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية المتعلقة برأي مدقق الحسابات حول البيانات المالية المعدة باستخدام معايير محاسبية غير متعارف عليها.
- جودة أدلة التدقيق التي يعتمد عليها مدققي الحسابات.
- اعتماد الإدارة على مدققي الحسابات لإعداد البيانات المالية والمعالجات المحاسبية.

- إجراءات مدققي الحسابات بالنسبة للإلتزامات القانونية والعرضية والأحداث اللاحقة ومدى الإلتزام بالقوانين واللوائح.
- الإفصاح المطلوب من قبل معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IPSAS) لتحسين فهم مستخدمي البيانات المالية.
- إجراءات مدققي الحسابات المتعلقة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة - مؤسسة عامة وشركاتها التابعة - والمعاملات بين الأطراف ذات العلاقة.
- الإجراءات المتبعة من قبل مدققي الحسابات في حال اعتمادهم على عمل خبير أو مؤسسات خدمية.
- إجراءات تطبيق قواعد تعيين وإعادة تعيين مدقق الحسابات.

وقد تم عرض جميع الملاحظات بالتفصيل من خلال تقارير الفحص المالي المقدمة للجهات الخاضعة للعمل بها وتحسينها في المستقبل، كما أن كل ملاحظة ضمن مهام المراجعة تضمنت ردود وتفسيرات مدققي الحسابات ومن ثم توصية الجهاز.

تحليل ملاحظات الفحص المالي

يتم تصنيف الملاحظات الواردة في تقرير الفحص المالي إلى "إجراء تصحيحي جوهري"، "إجراء تصحيحي" و"إجراء تصحيحي محدود" وذلك طبقاً لطبيعتها ودرجة تأثيرها في البيانات المالية للجهات الخاضعة وعملية التدقيق المنفذة بواسطة مدققي الحسابات.

تضمنت تقارير الفحص المالي 1,149 ملاحظة في 2012 وتم تصنيفها كالتالي:

إجراء تصحيحي جوهري

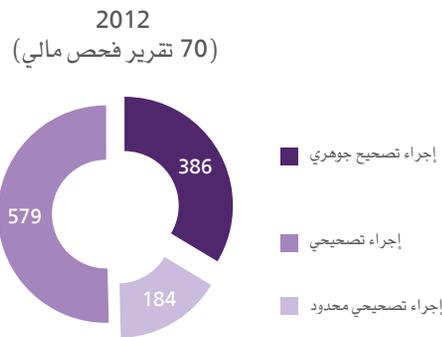
تم إدراج 386 ملاحظة، ضمن هذه الفئة، ويتوجب على إدارة الجهة الخاضعة ومدقق حساباتها أخذها بعين الاعتبار لما لها من أهمية وتأثير جوهري على بياناتها المالية.

إجراء تصحيحي

تم إدراج 579 ملاحظة، ضمن هذه الفئة والتي تتمثل أغلبيتها في ملاحظات على جودة عملية التدقيق والنتيجة عن عدم اكتمال توثيق إجراءات التدقيق التي اتبعت. مثل هذه الملاحظات تتعلق بتحسينات في إجراءات التدقيق والتي إن تمت طبقاً لمعايير التدقيق الدولية قد ينشأ عنها تسويات محتملة في البيانات المالية للجهات الخاضعة.

إجراء تصحيحي محدود

تم إدراج 184 ملاحظة، ضمن هذه الفئة والتي توضح الحاجة إلى تحسين إجراءات محدد ناتج عن عملية التدقيق وعملية إقفال البيانات المالية بواسطة الإدارة. مثل هذه الملاحظات قد تحتاج تسويات محاسبية في حال ظهورها خلال عملية التدقيق. وبصفة عامة، قد تتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات معالجات محاسبية ناتجة عن التطبيق الخاطئ لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS/IPSAS)، وعرض وإفصاحات البيانات المالية، أو إجراءات المراجعة غير كافية لجوانب مؤثرة على البيانات المالية مثل المخزون، وتعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتقديرات والقيم العادلة، والتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.



وفيما يلي بيان بعدد تقارير مدققي الحسابات على الجهات الخاضعة وكذلك الملاحظات على هذه التقارير وتصنيف كلا منها (الجدول التالي لا يشمل 293 ملاحظة والتي تتعلق بقواعد تعيين مدققي الحسابات وملاحظات أخرى موجهة إلى الجهة دون مدقق الحسابات):

مصدق الحسابات	عدد تقارير مدققي الحسابات الخاضعة للفحص	إجراء تصحيحي جوهري	إجراء تصحيحي	إجراء تصحيحي محدود	إجمالي عدد الملاحظات
مكتب التدقيق 1	12	30	88	34	152
مكتب التدقيق 2	22	42	133	54	229
مكتب التدقيق 3	18	76	136	52	264
مكتب التدقيق 4	16	39	108	32	179
مكتب التدقيق 5	1	4	2	1	7
مكتب التدقيق 6	1	13	10	2	25
الإجمالي	70	204	477	175	856

قواعد تعيين مدققي الحسابات (SAAR)

خلال عام 2012، واصل الجهاز مراقبة تنفيذ الجهات الخاضعة لـ "قواعد تعيين مدققي الحسابات - SAAR"، التي أنشئت وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (1) لسنة 2010 وقد تضمنت تقارير الفحص المالي 68 ملاحظة متعلقة بتطبيق قواعد تعيين وإعادة تعيين مدققي الحسابات.

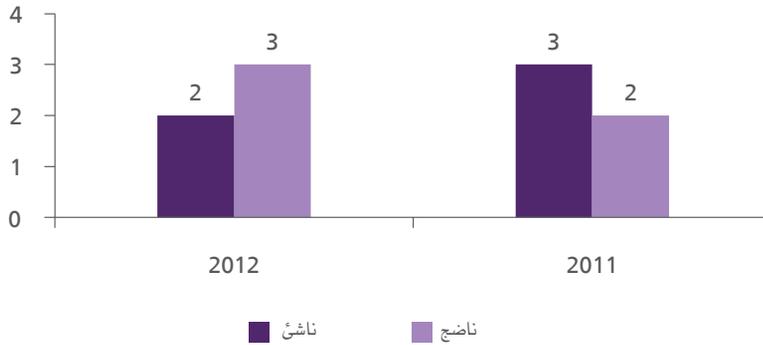
وفقاً لهذه القواعد، يتحتم على الجهات الخاضعة اتباع إجراءات دقيقة وموثقة عند اختيار وتعيين مدققي الحسابات لتدقيق بياناتها المالية.

3.2.3 تقييم الإدارة المالية

في عام 2012، أجرى الجهاز "تقييم الإدارة المالية - FMA" في 5 جهات خاضعة بفرض تقييم قدرات الإدارة المالية، وإجراءاتها، وتقديم المساعدة اللازمة للارتقاء بقدراتها، وتقوية إجراءات إدارتها المالية.

أسفر تقييم الإدارة المالية الذي أجري في الجهات الخاضعة الخمس عن تصنيف الإدارة المالية بـ «ناضج» لدى ثلاث جهات و«ناشئ» لدى جهتين وذلك بحسب منهجية التقييم التي يتبعها الجهاز.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج تقييمات الإدارة المالية التي أجريت في عام 2012 مقابل عام 2011:



3.3 نواتج المجموعة الثانية: مراجعة الأداء والمخاطر

تهدف نواتج هذه المجموعة إلى التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام الجهات الخاضعة لمواردها والتزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

كما يسعى الجهاز من خلال هذه المجموعة من النواتج إلى الارتقاء بممارسات الحوكمة في الجهات الخاضعة حيث حرص الجهاز منذ تأسيسه على حث الجهات الخاضعة على تأسيس لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي. ويوضح الشكل البياني الآتي عدد لجان ووحدات التدقيق الداخلي خلال الأعوام السابقة:



تتضمن مجموعة مراجعة الأداء والمخاطر النواتج الآتية:

- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة المشتريات
- مراجعة الخدمات والنواتج

1.3.3 تقييم التدقيق الداخلي

خلال عام 2012، أصدر الجهاز 50 تقرير حول تقييم التدقيق الداخلي بهدف تحديد الفجوات في الأداء والمجالات التي بحاجة إلى تحسين ورفع أداء التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة إلى مستوى الممارسات المعتمدة. كما تشمل الأهداف الرئيسية لهذا التقييم الحصول على تأكيدات متعلقة بدور وحدات التدقيق الداخلي في تسليط الضوء على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر في الجهة التي تعمل فيها.

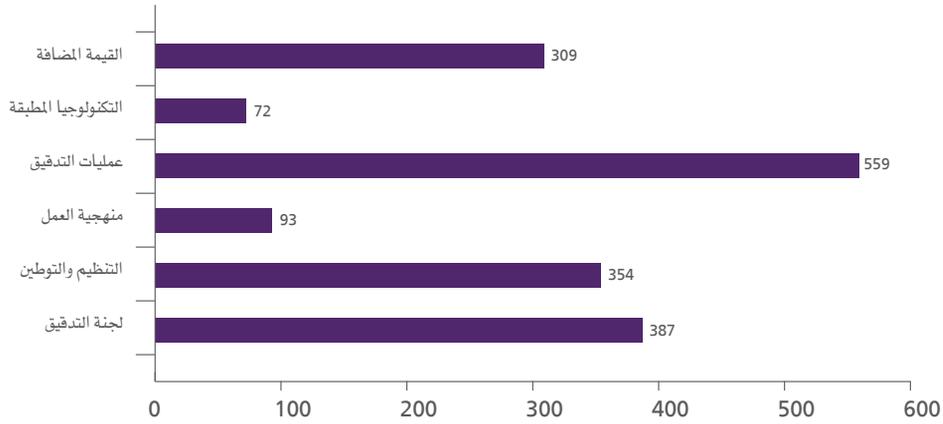
يتم تقييم وظائف التدقيق الداخلي استناداً إلى 6 عناصر: لجنة التدقيق، المنهجية، التنظيم والتوطين، العمليات، التكنولوجيا، والقيمة.

ملخص تقارير تقييم التدقيق الداخلي

قام الجهاز خلال عام 2012 بإصدار 1,774 توصية من شأنها تحسين صورة البيئة الرقابية وتعزيز هيكل الحوكمة للجهاز الخاضعة.

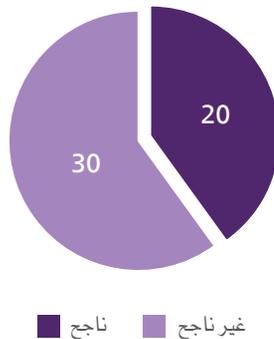
وتماشياً مع منهجية الجهاز تم عرض النتائج النهائية لتقييم التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة على لجان التدقيق حسب العناصر بالإضافة إلى الدرجة النهائية للتقييم والملاحظات الرئيسية التي تم تحديدها.

يوضح الشكل البياني الآتي عدد التوصيات حسب كل عنصر:



من أصل 50 جهة خاضعة تم تقييمها، اجتازت 20 جهة متطلبات النجاح في معايير التقييم التي وضعها الجهاز، بينما لم تتجح 30 جهة في الاجتياز.

نتائج تقييم التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في عام 2012



(50 تقييم)

2.3.3 مراجعة المشتريات

خلال عام 2012، أصدر الجهاز 19 تقرير عن مراجعة المشتريات التشغيلية والرأسمالية لدى الجهات الخاضعة.

تمت مراجعة أنشطة المشتريات عن طريق التحقق من الآتي:

- وجود إطار تنظيمي معتمد للمشتريات في الجهة الخاضعة (وجود لوائح واجراءات معتمدة) ومقارنته بأفضل الممارسات.
- التزام الجهة الخاضعة بالإطار التنظيمي المعتمد.

بناءً على أعمال مراجعة المشتريات تم اكتشاف عدد من المخالفات في الجهات الخاضعة والتي تم التحقيق فيها واتخاذ إجراءات تأديبية ضد المسؤولين عنها ومرتكبيها.

3.3.3 مراجعة الخدمات والنواتج

شملت مراجعة الخدمات والنواتج خلال عام 2012 عدداً من القطاعات، وتمحورت حول مراجعة عدد من الخدمات والنواتج الرئيسية بهدف التحقق من توافق مستوى الأداء مع أفضل الممارسات الرائدة.

فيما يلي ملخص عن بعض تقارير مراجعة الخدمات والنواتج التي أجريت خلال عام 2012 مع وصف موجز لنطاق المراجعة والتوصيات الرئيسية التي قدمها الجهاز:

مراجعة خدمات مركز أبوظبي للاتصال الحكومي

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بمراجعة خدمات مركز أبوظبي للاتصال الحكومي للفترة الممتدة من 2010 إلى يونيو 2012 وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- التحقق من وجود نظام حوكمة معتمد للخدمات والنواتج المتعلقة بمركز الاتصال الحكومي وتقييم مدى توافق خدماته مع أفضل الممارسات.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- إصدار التشريع المناسب للمركز والذي يحدد اختصاصات المركز وصلاحياته والجهات التي تقع تحت نطاق خدمات المركز.
- تحديث استراتيجية المركز.
- توثيق العلاقة بين الجهات الحكومية والمركز بشكل رسمي من خلال توقيع اتفاقيات مستوى الخدمات (SLA).
- إنشاء قناة اتصال مخصصة في المركز للتعامل مع الاستفسارات التقنية الواردة من الجهات الحكومية.
- مراجعة أسماء وأنواع الفئات التي يتم على أساسها تصنيف المكالمات الواردة للمركز والحد من التصنيفات العامة.

التوصيات

مراجعة سكن العمال

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بسكن العمال في إمارة أبوظبي للفترة الممتدة من يناير 2011 إلى يونيو 2012 وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام حوكمة معتمد للخدمات والنواتج المتعلقة بسكن العمال وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد لسكن العمال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- مراجعة اختصاصات الجهات ذات العلاقة بتنظيم سكن العمال في الإمارة للتأكد من عدم تداخلها.
- تجميع كافة التشريعات والإرشادات والمعايير الصادرة للسكن العمالي خارج المدن العمالية.
- تعريف فئات العمال المستهدفة للسكن في المدن العمالية بحيث يتم تحديد الفئات التي يتوجب توفير السكن لها في المدن العمالية والمساكن العمالية المنظمة.
- مراجعة قيمة الإيجار لإقامة العامل في المدينة العمالية النظامية.
- متابعة إصدار قائمة بالفرامات والعقوبات بحق المدن العمالية المخالفة.
- الفصل بين الدور التنظيمي والتشغيلي فيما يتعلق بتنظيم وتشغيل المدن العمالية.

التوصيات

مراجعة تراخيص البناء

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بمراجعة تراخيص البناء للفترة الممتدة من يناير 2011 إلى سبتمبر 2012 وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام حوكمة معتمد للخدمات والنواتج المتعلقة بتراخيص البناء وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد لتراخيص البناء.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- معالجة التداخل في الاختصاصات والأنشطة بين الأطراف ذات الصلة بتراخيص البناء.
- إجراء مراجعة استراتيجية لجميع اللوائح التي تؤثر على تراخيص البناء داخل الإمارة.
- تعيين ضابط التزام يكون مسؤولاً عن استلام البلاغات المتعلقة بحالات عدم الالتزام بالتشريعات واللوائح المعتمدة وفحصها واتخاذ الإجراء المناسب حيالها.
- إعداد سياسة متكاملة للإفصاح عن تضارب المصالح للموظفين.
- تطبيق نظام محاسبي لاحتساب تكلفة إصدار رخص البناء والرسوم ذات الصلة وفق الممارسات الرائدة.
- اعتماد جميع المخططات من "مراجع مخططات معتمد".
- دراسة مدى إمكانية إصدار تشريع لتنظيم مهنة الهندسة في الإمارة.

التوصيات

مراجعة السلامة الغذائية

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بمراجعة السلامة الغذائية للفترة الممتدة من يناير 2011 حتى ديسمبر 2012 وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام حوكمة معتمد للخدمات والنواتج المتعلقة بالسلامة الغذائية وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد للسلامة الغذائية.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- العمل مع الجهات المعنية على توحيد الإطار التشريعي وإجراءات التفتيش عبر كافة المنافذ الحدودية في الدولة.
- تحسين التنسيق مع الأطراف ذات الصلة والتي تلعب دوراً في عملية ضمان السلامة الغذائية بهدف معالجة التحديات التي تواجه الرقابة الغذائية في الإمارة.
- القيام بجرد لكافة التطبيقات والوسائل التي يتم استخدامها لتخزين المعلومات المتعلقة بالسلامة الغذائية.
- تطبيق آلية تضمن إمكانية تعقب الشحنات الغذائية وسحبها عند الحاجة. وذلك يشمل تأسيس طرق للتواصل المباشر بين إدارتي المنافذ الحدودية والعمليات الميدانية لتسهيل عملية تبادل المعلومات.
- معالجة كافة العقبات المتعلقة بالتخطيط والتفتيش على المنشآت الغذائية وملاءمة البروتوكولات والأدوات المستخدمة.
- دراسة مدى إمكانية تطوير القدرات والإمكانات الحالية للمختبرات من حيث توفر فحوصات المواد الغذائية المختلفة وخاصة التي تطول فيها فترات الفحوص المخبرية.

التوصيات

مراجعة تراخيص المدارس

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بترخيص المدارس للفترة الممتدة من 2008 إلى 2011 وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود إطار حوكمة وتنظيمي معتمد لتقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بترخيص المدارس وتوافقه مع الممارسات الرائدة.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد لتراخيص المدارس.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- تعزيز إطار الحوكمة من خلال تفعيل دور المسؤولين عن الحوكمة.
- التأكد من اعتماد اللوائح التنظيمية المقترحة للتعليم الأساسي.
- تطوير نظام لترخيص المدارس الحكومية.
- مراجعة أدلة التشغيل الحالية لإجراءات الترخيص والتفتيش لتعكس الممارسات الحالية.
- تطوير أنظمة المعلومات والاتصال والتكنولوجيا بحيث يتم استخدامها في أنشطة الترخيص والتفتيش.
- تطوير نظام لتقييم أداء الشركات التي تقدم خدمات التفتيش على المدارس.

التوصيات

مراجعة نظام الدعم البلدي

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بمراجعة نظام الدعم البلدي للفترة الممتدة من 2010 إلى يونيو 2012 وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام حوكمة معتمد للخدمات والنواتج المتعلقة بنظام الدعم البلدي وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد لنظام الدعم البلدي.

التوصيات	تضمنت توصيات الجهاز الآتي:
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ إجراء مراجعة شاملة للنموذج التنظيمي والتشغيلي للنظام البلدي والتأكد من عدم وجود تداخل في الاختصاصات بين الجهات المعنية بالنظام البلدي. ▪ مراجعة الخدمات والنواتج التي يتم تقديمها والمتعلقة بنظام الدعم البلدي. ▪ تعزيز إطار الحوكمة لنظام الدعم البلدي من خلال إصدار مصفوفة "تقويض الصلاحيات" والحد من الاعتماد على هيكل اللجان للقيام بأعمالها. ▪ مراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بنظام الدعم البلدي وتحسين تقارير الأداء الدورية وإصدار تقارير سنوية عن نظام الدعم البلدي. ▪ تحسين نظام متابعة المبادرات والتحقق بشكل منظم من دقة تحديثات مراحل المبادرات.

مراجعة التراخيص التجارية

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بأنشطة التراخيص التجارية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام حوكمة معتمد للخدمات والنواتج المتعلقة بالتراخيص التجارية وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد للتراخيص التجارية.

التوصيات	تضمنت توصيات الجهاز الآتي:
	<ul style="list-style-type: none"> ▪ مراجعة لوائح الترخيص التجاري وتحديد الفرص المتاحة لترشيد عدد متطلبات وعمليات الترخيص. ▪ وضع سياسة شاملة واستراتيجية للترخيص التجاري. ▪ مراجعة هيكل رسوم الترخيص التجاري على مستوى الحكومة. ▪ توثيق متطلبات وعمليات الترخيص التجاري المعمول بها حالياً استعداداً لجهود إعادة الهيكلة والترشيد. ▪ تحسين إدارة المشاريع الرئيسية. ▪ الحد من المخاطر وتحسين إدارة نظام الترخيص التجاري. ▪ إعداد سياسة استراتيجية وخطط التفتيش على أساس المخاطر. ▪ أتمتة أنشطة التفتيش لتحسين الكفاءة.

مراجعة برنامج مدارس المستقبل

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بمراجعة برنامج مدارس المستقبل وذلك بهدف التحقق من الآتي:

كفاءة وفعالية واقتصادية بناء وتسليم المدارس التي يتم تشييدها ضمن "برنامج مدارس المستقبل" وتقييم مدى توافق البرنامج مع أفضل الممارسات.

تقييم البرنامج من النواحي التالية:

◆ التخطيط لنطاق البرنامج.

◆ تأسيس آليات حوكمة البرنامج الملائمة.

◆ توفر الموارد البشرية المطلوبة للبرنامج.

◆ تنفيذ البرنامج.

◆ الانتهاء التام من المرافق.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- تعزيز إطار الحوكمة لضمان فعالية إدارة البرنامج.
- مراجعة واستكمال خطط مشروع البرنامج لتحديد نطاقه بشكل أفضل وتطوير ميزانية محدثة للبرنامج.
- اكتساب القدرات والامكانيات اللازمة لتخصصات إدارة البرنامج وإدارة المشاريع.
- إجراء استعراض شامل لتحديد البرنامج والبدء في حل القضايا العالقة.
- تحديد وطلب الموافقة على تقديرات التكلفة لاستكمال الأعمال المتبقية واستبدال الأعمال التي تم تنفيذها دون المستوى في المدارس الشبه منجزة.
- تحسين إجراءات رقابة الجودة على مشاريع بناء المدارس.
- تحديد وتنفيذ التعديلات في البرنامج لتحسين أداء البرنامج فيما يتعلق بجودة عقود البناء وترشيح مدير للعقود وتحسين إدارة جودة البناء وتحسين التواصل والتنسيق مع مدير المشروع.

التوصيات

مراجعة التراخيص الطبية 2012

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بأنشطة التراخيص الطبية (ترخيص المنشآت الصحية وترخيص المهن الصحية) بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام حوكمة معتمد للخدمات والنواتج المتعلقة بالتراخيص الطبية وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد للتراخيص الطبية.
- الإجراءات التي تم اتخاذها لمعالجة الملاحظات التي تضمنها تقرير "مراجعة التراخيص الطبية" الصادر عن الجهاز والمؤرخ ديسمبر 2010.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- التأكد من اعتماد كافة الأنظمة واللوائح المتعلقة بالتراخيص الطبية ونشرها.
- إجراء التعديلات اللازمة على نظام الترخيص الإلكتروني الجديد والتأكد من الإحتفاظ بسجلات شاملة.
- إجراء مراجعة كاملة تبين مدى تأثير قرار التجديد التلقائي لرخص المهنيين، ومن ثم وضع الخطط المناسبة للحد من تلك التأثيرات.
- مراجعة وتطوير إجراءات ترخيص المهن الصحية الحالية.
- التحقق من المؤهلات المعتمدة وتقييم المهنيين.
- وضع آلية للتأكد من جودة نظام التراخيص الطبية المتبع في الجهة المزمع توقيع مذكرة تفاهم أو اتفاقية معادلة معها.
- تحسين الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ على المنشآت الطبية والمهنيين ودراسة مدى فعالية العقوبات المفروضة على المنشآت الطبية والمهنيين المخالفين.

التوصيات

مراجعة برنامج التوظيف

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بمراجعة برنامج التوظيف للفترة الممتدة من 2008 إلى 2011 وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- وجود إطار حوكمة وتنظيمي معتمد لتقديم الخدمات والنواتج المتعلقة بالتوظيف وتوافقته مع الممارسات الرائدة.
- الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

- تطوير سياسة عامة للتوظيف واعتمادها.
- بناءً على السياسة العامة المعتمدة للتوظيف، مراجعة استراتيجية التوظيف ووضع خطط سنوية تحدد بوضوح الخدمات والنواتج ومؤشرات الأداء المتعلقة بها ورفع التقارير عنها.
- إجراء البحوث ذات الصلة بسوق العمل والتوظيف، والحد من الاعتماد على الأطراف الخارجية لتقديم البحوث والخدمات الاستشارية.
- تعزيز وتوثيق علاقات العمل مع الجهات الاتحادية والمحلية المنظمة لسوق العمل لتحسين تطبيق ونتائج برنامج التوظيف.
- التركيز على توظيف المواطنين في القطاع الخاص وتعزيز وتوثيق علاقات العمل مع الجهات الاتحادية والمحلية المنظمة لسوق العمل لوضع الآليات المناسبة الهادفة لإعطاء أولوية التوظيف لمواطني الدولة.
- دراسة العقبات التي تواجه القطاع الخاص في توظيف المواطنين وتقديم التوصيات بشأنها.

التوصيات

4.3 نواتج المجموعة الثالثة: دعم المحاسبة

تقدم نواتج هذه المجموعة الدعم اللازم لمساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة.

تضم هذه المجموعة النواتج الآتية:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص
- مركز أداء للتدريب

1.4.3 تقارير المحاسبة

قام الجهاز خلال عام 2012 بإصدار عدد من التقارير ضمن هذه المجموعة من النواتج المتعلقة بأعمال الجهاز، والتي كان من أبرزها التقارير التي تم تقديمها إلى سمو ولي العهد (حفظه الله) ضمن هذه المجموعة كتقرير تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وتقرير المحاسبة السنوي هذا.

2.4.3 المشورة

يقدم الجهاز المشورة في المجالات التي تقع ضمن خبراته وبما لا يتعارض مع استقلاليتها، وذلك بناءً على طلب مقدم من الجهة الخاضعة وبعد موافقة رئيس الجهاز. وفيما يلي بعض الأمثلة لأعمال المشورة التي تم تقديمها خلال عام 2012:

المشورة الفنية المحاسبية

خلال عام 2012، أصدر الجهاز تقريرين مشورة فنية محاسبية خاصة ببناءً على طلب من الجهات الخاضعة. كما قام الجهاز بإصدار أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة متضمنة إرشادات محددة للجهات الخاضعة حول بعض الموضوعات المحاسبية، وذلك بهدف زيادة جودة فهم وتطبيق "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - IFRS" و "معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - IPSAS". كما تم إصدار 5 أوراق عمل فنية في 2012 تناولت الموضوعات الآتية: القيمة العادلة، والاستثمارات العقارية، والإفصاحات، والتعديلات الخاصة بالمنشآت الاستثمارية والأطراف ذات العلاقة.

دعم تأسيس وحدات التدقيق الداخلي

قدم الجهاز المشورة والأدوات والمنهجيات اللازمة لدعم عدد من الجهات الخاضعة في تأسيس وحدات التدقيق الداخلي.

خلال عام 2012، أكمل الجهاز 8 عمليات تنصيب لموقع الحوكمة الإلكتروني إلى جانب تزويد الجهات بالتدريب اللازم وطرق تطبيق المنهجيات الخاصة بالموقع.

3.4.3 الفحص الخاص

تبين للجهاز من خلال أعماله في الجهات الخاضعة خلال الأعوام السابقة عدم وجود إجراءات موثقة ومعتمدة لدى معظم الجهات الخاضعة لتلقي البلاغات المتعلقة بالمخالفات المالية، وبناءً على ذلك بدأ الجهاز بحث الجهات على ضرورة وجود إجراءات موثقة ومعتمدة لتلقي البلاغات وتحديد ضابط إلزام من موظفي إدارة التدقيق الداخلي ليكون مختصاً بالآتي:

- ▶ تلقي البلاغات حول المخالفات المشتبه فيها والتي تقع نتيجة عدم الالتزام بالقوانين أو الأنظمة أو اللوائح أو قواعد السلوك الوظيفي.
- ▶ فحص البلاغات وجمع المعلومات والاستدلالات بشأنها.
- ▶ إعداد مذكرة بنتائج الفحص والتوصية إلى السلطة المختصة في الجهة بالآتي:
 - ◆ حفظ الأوراق لعدم الصحة أو عدم المخالفة أو عدم الأهمية أو لأسباب الحفظ الأخرى. أو
 - ◆ إحالة الواقعة والمخالفين إلى إدارة الشؤون القانونية أو لجنة التحقيق بالجهة للتحقيق، وذلك وفق القوانين والأنظمة واللوائح المعتمدة بالجهة.

الاحتفاظ بسجل سنوي تدون فيه البلاغات الواردة.

إرسال نسخة عن أوراق التحقيقات بعد الانتهاء منها مشفوعة بمحاضريها وقرارات التصرف إلى جهاز أبوظبي للمحاسبة، وذلك في مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ صدورها وفقا للقانون رقم (14) لسنة 2008.

خلال عام 2012، ورد للجهاز 18 بلاغ وشكوى تم فحصها وتقديم المشورة فيها بناءً على "منهجية الفحص الخاص" الصادرة عن الجهاز.

أدت هذه الفحوصات إلى اتخاذ إجراءات مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

رقم	الإجراءات المتخذة	2009	2010	2011	2012
1	إجراء فحص خاص	11	14	22	7
2	إجراء فحص بالتنسيق مع لجان التدقيق الداخلي بالجهات	1	16	8	9
3	إرسال لجهات أخرى - خارج اختصاص الجهاز	-	2	2	-
4	تقديم مشورة بناءً على طلب جهة قضائية	-	1	2	2
	مجموع البلاغات الواردة للجهاز	12	33	34	18

بناءً على الفحص وتقديم المشورة الذي أجراه الجهاز خلال عام 2012، كان منه بعض القضايا المنظورة أمام النيابة العامة لانطوائها على وجود شبهة جريمة جزائية.

وقد تبين من فحص البلاغات وطلبات المشورة الواردة خلال العام 2012 أنها في مجملها تتعلق بمخالفات في الأمور التالية:

استغلال وظيفي وتعارض المصالح.

عدم الالتزام بقوانين وأنظمة ولوائح وإجراءات المشتريات.

(سوء الإدارة) الإهمال في إدارة إنفاق المال العام.

مخالفة قواعد السلوك الوظيفي.

وفيما يلي ملخص لأبرز ما انطوت عليه بعض الحالات التي تم فحصها وإصدار تقارير الفحص الخاص عنها خلال عام 2012:

الحالة الأولى

بناء على طلب المشورة من إحدى الجهات القضائية في شأن البلاغ المقدم لها ضد بعض موظفي إحدى الجهات الحكومية حول التلاعب في إبرام التعاقدات لأحد المشاريع بالمخالفة للقوانين والأنظمة المتبعة بتلك الجهة.

وقد قام فريق عمل من الجهاز بفحص إجراءات تلك التعاقدات وإجراء المقابلات مع موظفي الجهة السابقين والحاليين والمشكو في حقهم من الموظفين والمقاولين، حيث تبين اسناد المشروع لأحد المقاولين الذي تربطه بالمشكو في حقهم من موظفي الجهة علاقات شراكة منها ما يتعلق بذات التعاقدات عن المشروع محل البلاغ والمسند للمقاول من الجهة بقيمة تتجاوز 224 مليون درهم دون اتباع الإجراءات الصحيحة وما يترتب على ذلك من حقوق انتفاع عن إدارة المشروع لمدد طويلة تمكن المقاول من التربح بمبالغ طائلة من هذه التعاقدات دون وجه حق.

الحالة الثانية

بناء على البلاغ الوارد للجهاز بشأن قيام إحدى الشركات الخاصة المتعاقدة لإدارة بعض الأصول المملوكة لإحدى الجهات الحكومية وما نسب إلي هذه الشركة بالتلاعب في إدارة تلك الأصول والتربح من ورائها نتيجة الفروق المالية بين ما تحصل عليه فعلياً وما تخطر به الجهة الحكومية.

حيث قام الجهاز بالتنسيق مع لجنة التدقيق الداخلي بتلك الجهة الحكومية، والتي باشرت فحص الواقعة حيث تبين عدم قيام المختصين بالجهة الحكومية بإجراءات المراجعة اللازمة للرقابة على إدارة الأصول التي تملكها الجهة، الأمر الذي انتهت معه التوصية إلى بدء إجراءات فسخ التعاقد مع الشركة المتعاقد معها واتخاذ الإجراءات التأديبية بحق المختصين بالجهة الذين تقاعسوا عن أداء واجباتهم الوظيفية.

الحالة الثالثة

ورد للجهاز بلاغ عن قيام إحدى الجهات الخاضعة بالتعاقد مع شركة أجنبية ليس لديها مقر بالدولة لتوريد مواد للجهة تتجاوز قيمتها المليون درهم وذلك بدون إجراء مناقصة.

وقد انتهى الفحص الذي تم بالتنسيق مع لجنة التدقيق الداخلي بهذه الجهة الحكومية إلى صحة الوقائع المنسوبة إلى بعض موظفي الجهة حيث تم التوصية بتوقيع الجزاء التأديبي عليهم.

4.4.3 مركز أداء للتدريب

قام الجهاز بتوفير نطاق متكامل من الخدمات يشمل أربعة نواتج تلبى أهدافه واحتياجاته التدريبية لمواطني الدولة إضافة إلى دعم مشاركة المعرفة واتباع أفضل الممارسات.

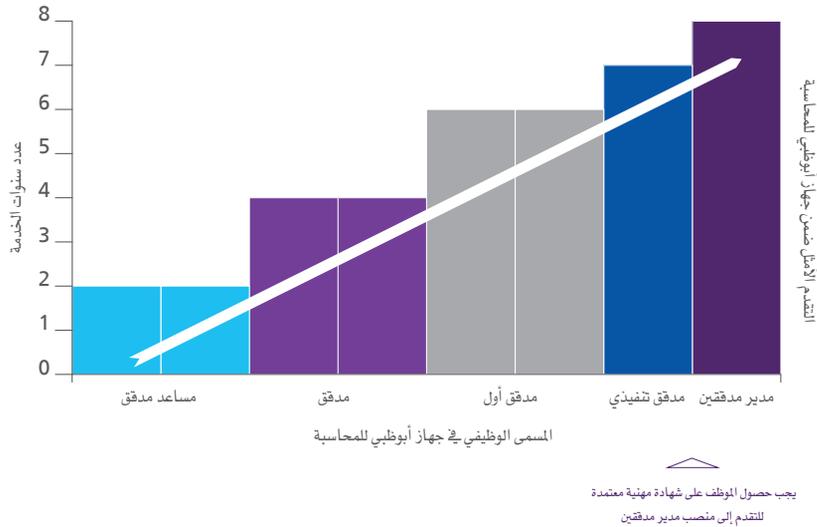
فيما يلي النواتج الأربعة التي تم تحديدها:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

1.4.4.3 تأهيل مدققين إماراتيين

صمم الجهاز برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية وقد تم تطوير برنامج "تطوير المدققين الإماراتيين" الذي يقدم للخريجين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين خلال 7 سنوات.

يوضح الشكل الآتي مراحل برنامج "تطوير المدققين الإماراتيين":



في عام 2012، التحق 9 خريجين إماراتيين في هذا البرنامج الذي يوفر دورات تدريبية عملية وإعارات إلى مكاتب التدقيق العالمية الأربع الكبرى، كما يقدم البرنامج الدعم اللازم للحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق عن طريق البرامج التأهيلية لتأدية اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA).

2.4.4.3 الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر المعرفة حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي على المستوى العالمي، إضافة إلى تطوير قاعدة معرفية ومركز للموارد التي من شأنها المساهمة في تطوير الأداء الحكومي.

أطلق الجهاز العديد من المبادرات ضمن هذا الناتج مثل:

وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة

خلال عام 2012، أصدرت وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة في الجهاز عدداً من أوراق البحث الرئيسية والعديد من المقارنات مع الممارسات العالمية، ودراسة استقصائية شملت 48 جهة خاضعة، وأكثر من 50 بحث داخلي وخارجي، إضافة إلى متابعة إصدار المجلة الإلكترونية "عالم الشفافية والمحاسبة".

مكتب معايير المحاسبة والتدقيق (AASD)

يسعى الجهاز للمساهمة في تطوير الأداء الحكومي للمؤسسات العامة وللقطاع العام في إمارة أبوظبي من خلال إصدار أوراق عمل فنية ورسائل تعليق تسلط الضوء على أفضل الممارسات في الأمور المحاسبية وإعداد التقارير المالية وأنظمة الحوكمة.

خلال عام 2012، أصدر الجهاز مجلة أداء الإلكترونية (ADAA IFRS Digest) بشكل شهري، وأصدر نشرة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS Bulletin) بشكل ربع سنوي، كما أصدر نشرة للجان التدقيق (Audit Committee Update) بشكل نصف سنوي. تتضمن تلك الإصدارات الموضوعات الهامة وآخر الأخبار والمستجدات في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومهنة المحاسبة بصفة عامة.

وللسنة الثانية على التوالي، قام الجهاز بإعداد نماذج توضيحية للبيانات المالية المعدة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) بهدف إرشاد القائمين على إعداد تلك البيانات.

قام مكتب معايير المحاسبة والتدقيق بإصدار رسائل تعليق إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) على مسودات عرض معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الجديدة وإرشادات إعداد التقارير المالية.

وقد تم تغطية مواضيع مثل التقارير عن الاستدامة المالية طويلة الأجل للقطاع العام، والتحليلات المالية، واندماجات القطاع العام، وبرنامج عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لعام 2013 - 2014.

بوابة المعرفة

ساهمت بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) والتي أطلقها الجهاز في عام 2010 في خلق منصة لتبادل المعرفة بين أفراد مختلف المجتمعات في حكومة أبوظبي والتي يعد مجتمع التدقيق الداخلي في إمارة أبوظبي من أبرزها، ومناقشة الأمور ذات الأهمية، والتواصل مع ذوي الخبرة في المواضيع المشتركة.

خلال عام 2012، ارتفع عدد أعضاء موقع بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) إلى حوالي 1000 عضو من أكثر من 100 جهة خاضعة.

3.4.4.3 التمثيل المحلي والدولي

واصل الجهاز بذل المزيد من الجهود في البحث عن الفرص التي تساهم في الإرتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية وتطبيق أفضل الممارسات.

بعد حصول الجهاز على عضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) في عام 2009 ليصبح أول جهة في الشرق الأوسط تقال هذه العضوية واستضافته للاجتماع السنوي للمنتدى في عام 2010 ، استضاف الجهاز في 2012 ورشة عمل المنتدى في دورتها السادسة، كما شارك الجهاز في الاجتماعين السنويين للمنتدى في العاصمة البريطانية لندن وفي مدينة بوسان الكورية وشارك أيضاً بشكل فعال في عدد من الاجتماعات الهاتفية في عام 2012.

تضمنت سلسلة مشاركات الجهاز مشاركة معالي رئيس الجهاز بعرض تقديمي تحت عنوان "الحوكمة في القطاع العام" في أعمال مؤتمر أبوظبي الثالث للحوكمة والذي نظمه مركز أبوظبي للحوكمة. كما شارك الجهاز في الاجتماع والمؤتمر السنوي للإتحاد الوطني للمحاسبين القانونيين الأمريكي "ناسبا" المنعقد في مدينة أورلاندو الأمريكية وذلك بناءً على الدعوة المقدمة من قبل رئيس ناسبا. إضافة إلى مشاركته في الملتقى الطلابي الثالث للطلبة الإماراتيين الدارسين في الجامعات الأمريكية الذي نظمته واستضافته سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار ثلاثة أيام في واشنطن خلال عام 2012.

قدم الجهاز كذلك دعمه ورعايته لمؤتمر "المحاسبة والمراجعة واستشراف آفاق المستقبل" الذي نظمته جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالدولة.

4.4.4.3 المؤتمرات وورش العمل

واصل الجهاز خلال عام 2012 تنظيم المؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة والأفراد حول المواضيع التي تدرج تحت دوره الأساسي وضمن نطاق الخبرات المتوفرة لديه.

وفيما يلي نبذة عن نشاطات الجهاز خلال عام 2012:

منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية

واصل الجهاز إقامة هذا المنتدى خلال عام 2012 برئاسة مدير مكتب معايير المحاسبة والتدقيق لديه وتم عقد 6 اجتماعات نتج عنها إصدار 27 ورقة عمل محاسبية فنية والتي تناولت موضوعات مثل: انخفاض القيمة، والقيمة العادلة، والشهرة، وأصول الامتياز لتقديم الخدمات، والاعتراف بالأصول، والاستهلاك، والموكل والوكيل، والمساهمات الحكومية، وتحديد الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والإفصاح عن مصادر عدم التأكد من التقديرات وقواعد السلوك المهني.

تم انعقاد منتدى أبوظبي للمعايير المحاسبية 20 مرة منذ تأسيسه في عام 2012 وقد قام بمراجعة 146 ورقة عمل فنية.

ورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين

استضاف الجهاز الدورة السادسة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين والتي شهدت مشاركة حوالي 120 مراقب تدقيق من حوالي 33 دولة بنسبة مشاركة تزيد عن 30% مقارنة مع ورشة العمل التي سبقتها في واشنطن.

تتم إقامة هذه الورشة بشكل سنوي بهدف تبادل المعرفة ومشاركة أفضل الممارسات المتعلقة بالنشاطات الإشرافية على التدقيق، وآخر نتائج عمليات الرقابة والتفتيش، والملاحظات حول جودة التدقيق، ودور مدققي المؤسسات القابضة.

اجتماع وحدات التدقيق الداخلي

تم إقامة الاجتماع السنوي الرابع لوحدة التدقيق الداخلي في مارس من عام 2012 بحضور أكثر من 80 رئيس لوحدة التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ودار النقاش حول التحديات التي تواجه المهنة، والمنهجيات المتبعة، والقوانين واللوائح الداخلية.

5.3 خطة عمل 2013

في ما يلي أهم ملامح خطة عمل الجهاز لعام 2013:

- ▶ تنفيذ الخطة السنوية لعام 2013 وتقديم خدمات متنوعة تخدم احتياجات الأطراف ذات العلاقة بشكل عملي ومنظم.
- ▶ تدقيق البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي وفق معايير دولية وإصدار تقرير التدقيق ضمن المهلة الزمنية المحددة في قانون النظام المالي.
- ▶ فحص البيانات المالية لأكثر من 70 جهة خاضعة وتقديم التوصيات لتحسين وتوحيد طرق إعداد التقارير المالية للجهات الخاضعة بما يتفق مع طبيعة عملها ومع المعايير الدولية والتحقق من مدى التزامها بموازنتها والتأكد من الالتزام بـ "قواعد تنظيم تعيين مدققي الحسابات - SAAR".
- ▶ تقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي لأكثر من 50 جهة خاضعة والاستمرار في مساعدة ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي.
- ▶ إصدار أكثر من 20 تقرير حول مراجعة المشتريات.
- ▶ إصدار أكثر من 5 تقارير حول مراجعة الخدمات والنواتج.
- ▶ إعداد لائحة تنظيمية للمخالفات المالية.
- ▶ فحص البلاغات المحالة إلى الجهاز والتحقيق في المخالفات التي تتكشف له خلال القيام بأعماله وإصدار تقارير الفحص الخاص.
- ▶ معالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية من خلال "منتدى أبوظبي الفني".
- ▶ تعزيز دور الإدارات المالية في الجهات الخاضعة وإصدار 5 تقارير لتقييم الإدارة المالية.
- ▶ الاستمرار في تقديم المشورة للجهات الخاضعة عند الطلب.
- ▶ استضافة اجتماع "مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" لعام 2013 في أبوظبي، في الفترة ما بين 11-14 من شهر مارس 2013.
- ▶ تدعيم وحدة الأبحاث والمعرفة في الجهاز والاستمرار في التواصل مع جهات محلية وعالمية في مجال المحاسبة والتدقيق من خلال الالتحاق بعضوية الجهات المناسبة والمفيدة.
- ▶ دعم المبادرات المتعلقة بالمحافظة وجذب الموارد البشرية من ذوي المؤهلات والخبرات العالية والاحتفاظ بهم في بيئة عمل مميزة.
- ▶ متابعة مشروع مبنى الجهاز.



البيانات المالية
المدققة للعام 2012

الجزء الرابع

البيانات المالية المدققة للعام 2012

البيانات المالية المدققة للعام 2012
البيانات المالية
مع تقرير مدققي الحسابات
كما في 31 ديسمبر 2012

محاسبون قانونيون
صندوق بريد: 136
الطابق 11 - برج النفث
شارع حمدان
أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971 2 417 4400
971 2 627 7522
فاكس: 971 2 627 3383
www.ey.com/me

إرنست ويونغ

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى معالي رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لجهاز أبوظبي للمحاسبة (الجهاز)، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2012 وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي وبيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وعن نظام الرقابة بشكل تراه الإدارة ضرورياً لتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات، وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية للبيانات المالية سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للجهاز. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

باعتمادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للجهاز كما في 31 ديسمبر 2012 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

إرنست ويونغ

بتوقيع:

أندريه كسباريان

شريك

إرنست ويونغ

رقم القيد 365

التاريخ 21 مارس 2013

أبوظبي

جهاز أبوظبي للمحاسبة البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2012

جدول المحتويات

الصفحة

1	بيان المركز المالي	1
2	بيان الأداء المالي	2
3	بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي	3
4	بيان التدفقات النقدية	4
5	بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية	5
17-6	إيضاحات حول البيانات المالية	6

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2012

2011	2012	إيضاح	
درهم	درهم		
			الأصول
			الأصول المتداولة
30,190,808	243,654	4	النقد وما يعادله
-	12,886,218	5	حساب حكومة أبوظبي
6,311,142	5,662,134	6	مدينون وذمم مدينة أخرى
36,501,950	18,792,006		
			الأصول غير المتداولة
2,594,422	14,778,423	7	ممتلكات ومعدات (صافي)
596,672	765,853	8	الأصول غير الملموسة (صافي)
626,525	-		دفعات مقدمة للموردين
3,817,619	15,544,276		
40,319,569	34,336,282		إجمالي الأصول
			الالتزامات
			الالتزامات المتداولة
2,768,310	9,315,949	9	دائنون وذمم دائنة أخرى
19,289,985	-	5	حساب حكومة أبوظبي
2,097,636	1,181,133	5	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
24,155,931	10,497,082		
			الالتزامات غير المتداولة
1,093,458	7,220,607	5	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
-	654,205		مبالغ محتجزة من المقاولين
15,070,180	15,964,388	10	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
16,163,638	23,839,200		
40,319,569	34,336,282		إجمالي الالتزامات

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناءً على قرار رئيس الجهاز بتاريخ 21 مارس 2013.


رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس الجهاز


محمد سيف المهيري
مدير رئيسي - المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 17 جزء من هذه البيانات المالية.

صفحة 1 من 17

جهاز أبوظبي للمحاسبة بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011	2012	
درهم	إيضاح درهم	
		الإيرادات
109,616,477	109,357,941	5, 12 المساهمة المالية من حكومة أبوظبي
<u>1,011,852</u>	<u>354,655</u>	إيرادات أخرى
<u>110,628,329</u>	<u>109,712,596</u>	إجمالي الإيرادات
		المصروفات
94,016,751	94,709,471	الأجور والرواتب ومزايا العاملين
4,672,268	3,587,350	10 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
4,158,118	2,270,554	الاستهلاك والإطفاء
<u>7,781,192</u>	<u>9,145,221</u>	11 المصروفات الإدارية والعمومية
<u>110,628,329</u>	<u>109,712,596</u>	إجمالي المصروفات

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 17 جزءاً من هذه البيانات المالية.
صفحة 2 من 17

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011 درهم	2012 إيضاح درهم	
17,680,570	19,289,985	5 الرصيد في 1 يناير
108,385,504	114,222,716	5 مساهمات مستلمة خلال العام متعلقة بمصروفات تشغيلية ورأسمالية
-	(31,830,332)	5 المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال العام
(1,317,730)	(7,481,200)	5 مساهمات مستلمة خلال العام متعلقة بمصروفات رأسمالية ومحولة إلى منح حكومية مؤجلة
(105,458,359)	(107,087,387)	5 مساهمات محققة كإيرادات خلال العام متعلقة بمصروفات تشغيلية
<u>19,289,985</u>	<u>(12,886,218)</u>	5 الرصيد في 31 ديسمبر

مبوبة في بيان المركز المالي كما يلي:

الأصول المتداولة

<u>-</u>	<u>12,886,218</u>	5 حساب حكومة أبوظبي
----------	-------------------	---------------------

الالتزامات المتداولة

<u>19,289,985</u>	<u>-</u>	5 حساب حكومة أبوظبي
-------------------	----------	---------------------

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 17 جزءاً من هذه البيانات المالية.

صفحة 3 من 17

جهاز أبوظبي للمحاسبة بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

2011	2012	
درهم	إيضاح درهم	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
التسويات		
4,158,118	2,270,554	الاستهلاك والإطفاء
4,672,268	3,587,350	10 مخصص نهاية الخدمة للموظفين
(96,027)	(53,655)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
1,641,016	649,008	النقص في الدينون والذمم المدينة الأخرى
(1,029,442)	685,833	الزيادة (النقص) في الدائنين والذمم الدائنة الأخرى
(105,458,359)	(107,087,387)	النقص في حساب حكومة أبوظبي
108,385,504	82,392,384	صافي مساهمات مستلمة خلال العام بعد خصم المسدد إلى حكومة أبوظبي
(4,158,118)	(2,270,554)	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
(1,134,357)	(2,693,142)	10 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المسددة خلال السنة
6,980,603	(22,519,609)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		
(571,905)	(7,185,956)	شراء ممتلكات ومعدات
(745,825)	(295,244)	شراء أصول غير ملموسة
(626,525)	-	دفعات مقدمة للموردين
96,027	53,655	عائدات بيع ممتلكات ومعدات
(1,848,228)	(7,427,545)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
5,132,375	(29,947,154)	(النقص) الزيادة في النقد وما يعادله
25,058,433	30,190,808	النقد وما يعادله كما في بداية السنة
30,190,808	243,654	4 النقد وما يعادله كما في نهاية السنة
إن المعاملات الرئيسية غير النقدية المستبعدة من بيان التدفقات النقدية تتمثل في:		
-	6,962,537	شراء ممتلكات ومعدات
-	180,000	شراء أصول غير ملموسة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 17 جزءاً من هذه البيانات المالية.
صفحة 4 من 17

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012

المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة درهم	الاختلافات درهم	مبالغ الموازنة النهائية درهم	البيان
98,361,284	114,222,716	212,584,000	مقبوضات
(301,000)	301,000	-	المساهمة من حكومة أبوظبي
98,060,284	114,523,716	212,584,000	إيرادات من جهات غير خاضعة إجمالي المقبوضات
31,830,332	(31,830,332)	-	المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال العام
129,890,616	82,693,384	212,584,000	صافي المقبوضات
12,303,809	84,021,191	96,325,000	المصروفات
1,241	3,348,759	3,350,000	الباب الأول - رواتب ومصروفات الموظفين شاملة الراتب الأساسي والعلاوات الأخرى
392,127	3,472,873	3,865,000	بدل رسوم دراسية
906,858	2,693,142	3,600,000	اشتراكات صندوق معاشات ومكافآت التقاعد
600,846	1,689,154	2,290,000	مكافآت نهاية الخدمة
2,203,842	596,158	2,800,000	التأمين الصحي
232,461	272,539	505,000	تدريب الموظفين
16,641,184	96,093,816	112,735,000	مصروفات أخرى إجمالي رواتب ومصروفات الموظفين شاملة
412,734	387,266	800,000	الباب الثاني - مصروفات تشغيلية أخرى
4,025,388	669,612	4,695,000	أتعاب خدمات توظيف
571,481	3,730,519	4,302,000	أتعاب استشارية
64,110	55,890	120,000	إيجار المكاتب ومصاريف متعلقة أخرى
894,748	1,162,252	2,057,000	مصاريف سيارات (تأمين، صيانة، وقود)
357,455	202,545	560,000	تشغيل وصيانة الحاسب الآلي والأثاث ومعدات المكاتب
82,138	257,862	340,000	الكتب والاشتراكات المهنية والعلمية
897,566	1,163,434	2,061,000	مصاريف الهوية المؤسسية والإعلانات
1,805,203	1,489,797	3,295,000	سفر ومهمات رسمية
9,110,823	9,119,177	18,230,000	مصروفات أخرى إجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى
104,138,609	(22,519,609)	81,619,000	صافي المدفوعات التشغيلية
195,142	(54,858)	250,000	الباب الثالث - المصروفات الرأسمالية
1,658,557	(638,443)	2,297,000	الأثاث ومعدات المكاتب
97,290	(2,710)	100,000	معدات الحاسب الآلي
2,329,756	(295,244)	2,625,000	تحسينات أماكن مستأجرة
69,857,055	(6,489,945)	76,347,000	أصول غير ملموسة
53,655	53,655	-	الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ (مبنى الجهاز)
74,191,455	(7,427,545)	81,619,000	عائدات بيع ممتلكات ومعدات إجمالي المصروفات الرأسمالية
29,947,154	(29,947,154)	-	صافي المدفوعات

ملاحظة: يتم إعداد موازنة الجهاز والبيانات المالية باستخدام أسس مختلفة. حيث يتم إعداد بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية على نفس الأساس الذي يتبع لإعداد الموازنة وهو الأساس النقدي. إن المعلومات الإضافية المتعلقة بالموازنة المعتمدة تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم 16 بالبيانات المالية.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 17 جزءاً من هذه البيانات المالية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

1 عام

جهاز أبوظبي للمحاسبة "الجهاز" هو هيئة حكومية مستقلة، تم إنشاؤه وفقاً للقانون رقم (14) لسنة 2008 ليحل محل جهاز الرقابة المالية. ويتمثل دوره الرئيسي في:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات العامة تتم بكفاءة وفعالية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات العامة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية في الجهات العامة.

يقوم الجهاز بتحقيق دوره عن طريق مجموعة من المخرجات تدرج ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية وهي التدقيق والفحص المالي، ومراجعة الأداء والمخاطر، ودعم المحاسبة.

يقع المقر الرئيسي للجهاز في برج الصقر - شارع حمدان بن محمد، ص.ب: 435 أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

بلغ عدد موظفي الجهاز 134 موظف كما في 31 ديسمبر 2012 (2011 : 135 موظف).

2 أسس إعداد البيانات المالية

1.2 أسس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية للجهاز وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام .

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تعرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة "درهم"، وهي العملة الرئيسية للجهاز.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإيضاحات

توافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مع تلك التي تم اتباعها في السنة المالية السابقة.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

2 أسس إعداد البيانات المالية (تتمة)

3.2 التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الصادرة وغير ملزمة التطبيق

لم يتم الجهاز بتبني المعايير الجديدة الصادرة أو المعدلة والمذكورة أدناه والتي لم يحن تاريخ تطبيقها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012:

➤ معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 28 - الأدوات المالية: العرض - فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

➤ معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 29 - الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

➤ معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 30 - الأدوات المالية: الإفصاحات - فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

➤ معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 32 - عقود الامتياز: المانع - فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

➤ تحسينات في معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.

إن تطبيق المعايير أو تعديلاتها والتحسينات المذكورة أعلاه في المستقبل لن يؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للجهاز، ولكن قد ينشأ عنها تعديلات في عرض البيانات المالية والإيضاحات الإضافية أو المعدلة.

4.2 التقديرات والافتراضات غير المؤكدة

لا يوجد تقديرات وافتراضات رئيسية متعلقة بمنافع مستقبلية وغير مؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر هامة قد تتسبب في إجراء تعديلات مادية للمبالغ المدرجة بالبيانات المالية خلال السنة المالية القادمة.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.3 تحقيق الإيرادات

المساهمة المالية من حكومة أبوظبي

يتم إدراج المبالغ المستلمة والمستحقة من الحكومة في حساب حكومة أبوظبي. يتم إثبات المساهمة المستلمة كإيراد في بيان الأداء المالي عندما يتم تقديم الخدمة وتحقيق الشروط الملحقه بالمساهمات وفي حدود المصروفات السنوية بعد خصم الإيرادات الأخرى خلال العام.

إيرادات أخرى

يتم إثبات الإيرادات الأخرى عند التمكن من تقييم نتيجة المعاملة بطريقة معقولة وبناءً على مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ المركز المالي.

2.3 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر أو فترة الإيجار المتبقية لكل منها كما يلي:

سنوات	
4	السيارات
4	الأثاث والمفروشات
3	أجهزة الحاسب الآلي
4	تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة
3	أجهزة ومعدات مكتبية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض قيمة الأصل المرحلة لقيمته القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة المرحلة لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد.

3.3 أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

تتمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ في إنشاء مبنى الجهاز الجديد، ويتم إدراجها ضمن ممتلكات ومعدات على أساس التكلفة وفقاً لنسبة الإنجاز في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى فئة الأصول المناسبة ويتم استهلاكها وفقاً للسياسات الموضحة أعلاه عند الانتهاء من إنشاء الأصل و البدء في استخدامه.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2012

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4.3 الأصول غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج الحاسب الآلي، ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم، كما يتم إطفائها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 3 سنوات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجد هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة المرحلة للأصل عن مبلغ الخدمة القابل للاسترداد.

5.3 المدينون والذمم المدينة الأخرى

تدرج الذمم المدينة بمبلغ الفاتورة الأصلي مخصوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها، لم يتم تكوين مخصص للمدين المشكوك في تحصيلها في 2012 (2011: صفر)، كما لم يتم شطب ديون خلال العام (2011: صفر).

6.3 الدائنون والذمم الدائنة الأخرى

يتم إثبات المطالبات للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل للبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها سواء تمت المطالبة بها من قبل المورد أو لم تتم.

7.3 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (25) والذي يتطلب استخدام التقنيات الاكتوارية للقيام بتقدير يمكن الاعتماد عليه لقيمة المنفعة التي اكتسبها الموظفون مقابل الخدمات المؤداة في الفترة الحالية وكذلك الفترات السابقة، كما يتطلب القيام بتقديرات حول معدل دوران الموظفين وحول التغيرات المالية وخصم تلك المنافع باستخدام طريقة إئتمان الوحدة المقدرة.

8.3 النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد والأرصدة لدى البنك والودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع.

9.3 المعاملات بالعملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المركز المالي. ويتم تسجيل الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل ضمن بيان الأداء المالي.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2012

4 النقد وما يعادله

2011	2012	
درهم	درهم	
30,182,808	235,654	نقد لدى البنوك
8,000	8,000	عهد نفثية
<u>30,190,808</u>	<u>243,654</u>	

5 حساب حكومة أبوظبي

تقدم حكومة أبوظبي مساهمات للجهاز لتغطية المصروفات التشغيلية التي يتكبدها خلال السنة، وبالتالي لا يحقق الجهاز أي فائض أو عجز ويكون رصيد بيان الأداء المالي النهائي صفر. يتم استلام جزء من هذه المساهمات ك مبلغ نقدي، والباقي كذمم مدينة وذلك مقابل المصروفات المتكبدة والمستحقة والغير مسددة مثل مكافآت نهاية الخدمة، والإجازات والمصروفات الأخرى المستحقة وهي تمثل معاملات غير تبادلية للمصروفات التشغيلية المستحقة ومن ضمن الموازنة المعتمدة، ويتم الاعتراف بها كذمم مدينة في بيان المركز المالي بحساب حكومة أبوظبي.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بتقديم منح لسداد المصروفات الرأسمالية للجهاز وفقاً للموازنة المعتمدة. يتم إدراج المنح الرأسمالية المستلمة كمنح مؤجلة متعلقة بالأصول في بيان المركز المالي، ويتم تسجيلها في بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتوقع للأصول ذات الصلة.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2012

5 حساب حكومة أبوظبي (تتمة)

الإجمالي درهم	مساهمات متعلقة بالمصرفات التشغيلية درهم	منح متعلقة بالمصرفات الرأسمالية درهم	
23,712,052	17,680,570	6,031,482	الرصيد كما في 1 يناير 2011
108,385,504	107,067,774	1,317,730	مساهمات مستلمة خلال 2011
(109,616,477)	(105,458,359)	(4,158,118)	مساهمات محققة كإيرادات خلال 2011
22,481,079	19,289,985	3,191,094	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011
114,222,716	106,741,516	7,481,200	مساهمات مستلمة خلال 2012
(31,830,332)	(31,830,332)	-	المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال 2012
(109,357,941)	(107,087,387)	(2,270,554)	مساهمات محققة كإيرادات خلال 2012
<u>(4,484,478)</u>	<u>(12,886,218)</u>	<u>8,401,740</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012

مبوبة في بيان المركز المالي كما يلي:

2011 درهم	2012 درهم	منح مؤجلة متعلقة بالأصول
1,093,458	7,220,607	الالتزامات غير المتداولة
2,097,636	1,181,133	الالتزامات المتداولة
<u>3,191,094</u>	<u>8,401,740</u>	الرصيد في 31 ديسمبر

2011 درهم	2012 درهم	مساهمات متعلقة بالمصرفات التشغيلية حساب حكومة أبوظبي
-	12,886,218	الأصول المتداولة
19,289,985	-	الالتزامات المتداولة

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

6 مدينون و ذمم مدينة أخرى

2011	2012	
درهم	درهم	
2,189,703	2,279,679	مصرفوات مدفوعة مقدماً
4,121,439	3,382,455	سلف وقروض موظفين
<u>6,311,142</u>	<u>5,662,134</u>	

7 ممتلكات ومعدات

أعمال رأسمالية قيد الإجمالي		أجهزة ومعدات مكتبية		تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة		الأثاث والمفروشات		السيارات		
درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	
2012										
التكلفة										
12,407,277	-	1,384,582	3,825,879	4,120,895	2,574,921	501,000	2012	الرصيد كما في 1 يناير 2012		
14,148,493	13,452,482	44,078	2,710	638,443	10,780	-		الإضافات		
(301,231)	-	-	-	(190,231)	-	(111,000)		الاستيعادات		
<u>26,254,539</u>	<u>13,452,482</u>	<u>1,428,660</u>	<u>3,828,589</u>	<u>4,569,107</u>	<u>2,585,701</u>	<u>390,000</u>		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012		
الاستهلاك المتراكم										
9,812,855	-	1,253,297	3,058,352	3,417,975	1,750,698	332,533	2012	الرصيد كما في 1 يناير 2012		
1,964,491	-	84,994	730,530	510,941	587,026	51,000		استهلاك السنة		
(301,230)	-	-	-	(190,230)	-	(111,000)		الاستيعادات		
<u>11,476,116</u>	-	<u>1,338,291</u>	<u>3,788,882</u>	<u>3,738,686</u>	<u>2,337,724</u>	<u>272,533</u>		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012		
<u>14,778,423</u>	<u>13,452,482</u>	<u>90,369</u>	<u>39,707</u>	<u>830,421</u>	<u>247,977</u>	<u>117,467</u>		صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2012		
2011										
التكلفة										
12,359,811	-	1,276,102	3,807,879	4,005,909	2,574,921	695,000	2011	الرصيد كما في 1 يناير 2011		
571,905	-	108,480	18,000	381,425	-	64,000		الإضافات		
(524,439)	-	-	-	(266,439)	-	(258,000)		الاستيعادات		
<u>12,407,277</u>	-	<u>1,384,582</u>	<u>3,825,879</u>	<u>4,120,895</u>	<u>2,574,921</u>	<u>501,000</u>		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011		
الاستهلاك المتراكم										
7,643,376	-	956,562	2,105,095	2,911,857	1,119,470	550,392	2011	الرصيد كما في 1 يناير 2011		
2,693,918	-	296,735	953,257	772,557	631,228	40,141		استهلاك السنة		
(524,439)	-	-	-	(266,439)	-	(258,000)		الاستيعادات		
<u>9,812,855</u>	-	<u>1,253,297</u>	<u>3,058,352</u>	<u>3,417,975</u>	<u>1,750,698</u>	<u>332,533</u>		الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011		
<u>2,594,422</u>	-	<u>131,285</u>	<u>767,527</u>	<u>702,920</u>	<u>824,223</u>	<u>168,467</u>		صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2011		

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

8 الأصول غير الملموسة

برامج حاسب آلي		
2011	2012	
درهم	درهم	
4,213,470	4,959,295	التكلفة
<u>745,825</u>	<u>475,244</u>	الرصيد كما في 1 يناير
4,959,295	5,434,539	الإضافات
		الرصيد كما في 31 ديسمبر
2,898,423	4,362,623	الإطفاء المتراكم
<u>1,464,200</u>	<u>306,063</u>	الرصيد كما في 1 يناير
4,362,623	4,668,686	الإطفاء للسنة
		الرصيد كما في 31 ديسمبر
<u>596,672</u>	<u>765,853</u>	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر

9 دائنون وذمم دائنة أخرى

2011	2012	
درهم	درهم	
947,874	386,027	دائنون تجاريون
<u>1,820,436</u>	<u>8,929,922</u>	المصرفوات المستحقة
<u>2,768,310</u>	<u>9,315,949</u>	

10 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2011	2012	
درهم	درهم	
11,532,269	15,070,180	الرصيد كما في 1 يناير
4,672,268	3,587,350	المخصص المكون خلال السنة
<u>(1,134,357)</u>	<u>(2,693,142)</u>	مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة
<u>15,070,180</u>	<u>15,964,388</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر

الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة تطبق عليهم أحكام القانون رقم (2) لسنة 2000 م بشأن معاشات ومكافآت التقاعد المدنية لإمارة أبوظبي وتعديلاته، وقد بلغت مساهمات الجهاز لحساب التقاعد ما قيمته 3,164,018 درهم لعام 2012 (2011: 2,754,460 درهم).

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

11 المصروفات الإدارية والعمومية

2011	2012	
درهم	درهم	
504,628	1,163,434	سفر ومهمات رسمية
525,261	387,266	أتعاب خدمات توظيف
755,172	654,814	أتعاب استشارية
2,574,777	2,606,825	الإيجار
1,469,489	1,341,730	صيانة الحاسب الآلي
1,951,865	2,991,152	مصروفات أخرى
<u>7,781,192</u>	<u>9,145,221</u>	

12 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في المعاملات التي تتم مع حكومة أبوظبي، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الجهاز، بالإضافة إلى الشركات التي تكون تلك الأطراف ملاكاً رئيسيون بها أو يسيطرون عليها.

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في بيان الأداء المالي فيما يلي:

2011	2012	حكومة أبوظبي
درهم	درهم	
<u>109,616,477</u>	<u>109,357,941</u>	مساهمة حكومة أبوظبي

رواتب ومزايا الموظفين الرئيسيين

يشمل موظفو الإدارة الرئيسيون كلاً من رئيس الجهاز والمديرين التنفيذيين ومديري الأقسام. وفيما يلي إجمالي رواتب ومزايا ومكافآت الموظفين الرئيسيين، وبيان بعدد الموظفين الرئيسيين:

2011	2012	
درهم	درهم	
14,106,527	15,615,379	رواتب ومزايا ومكافآت
774,275	722,479	مكافآت نهاية الخدمة المستحقة
9 أفراد	11 فرد	عدد الموظفين الرئيسيين

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

13 الالتزامات والارتباطات

بلغت الالتزامات والارتباطات الرأسمالية المتعاقد عليها كما في 31 ديسمبر 2012، والتي لم يتم تكوين مخصص لها ما قيمته 4,622,484 درهم (2011: 7,224,475 درهم).

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

1.14 مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يقوم الجهاز بإدارة حساباته البنكية ومعظم عملياته المالية بالدرهم والذي يمثل العملة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر العملات.

2.14 مخاطر أسعار الفائدة

تتشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. لا يملك الجهاز أصولاً والالتزامات مالية تعتمد بشكل جوهري على أسعار الفائدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

3.14 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية.

يتعرض الجهاز لمخاطر الائتمان على الذمم المدينة، والتي تشمل المدفوعات المقدمة وقروض الموظفين. يسعى الجهاز لتقليل المخاطر الائتمانية بوضع حدود لقروض الموظفين تتساوى مع التزاماته نحوهم ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

15 القيم العادلة للأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الأصول المالية والالتزامات المالية، وتشتمل الأصول المالية على نقد وما يعادله والمدينون والذمم المدينة الأخرى، كما تشتمل الالتزامات المالية على الدائنين والذمم الدائنة الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية جوهرياً عن قيمها المرحلة حيث أن الأصول والالتزامات المالية ذات طبيعة قصيرة الأجل.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

16 بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية

1.16 يتم إعداد موازنة الجهاز على أساس تقدي باستخدام التصنيف على أساس طبيعة المصروفات للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وهي نفس فترة البيانات المالية. تم الموافقة على الموازنة من قبل سمو ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في 15 ديسمبر 2011.

2.16 يختلف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية، حيث يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق باستخدام تصنيف على أساس طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، في حين أن إعداد الموازنة يتم بناءً على الأساس النقدي. تم إعادة عرض المبالغ في البيانات المالية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما تم إعادة تبويبها بحيث تكون على نفس الأساس المستخدم في الموازنة المعتمدة. وبناءً عليه يتم عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية التي أعدت على أساس قابل للمقارنة مع الموازنة المعتمدة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

3.16 في حالة اختلاف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية فإن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 24 يتطلب إعداد تسوية بين المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة كما وردت ببيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية مع المبالغ الفعلية في البيانات المالية مع تحديد أي اختلافات في الأسس والتوقيت والمنشآت بشكل منفصل.

4.16 "الإختلافات في الأساس" يحدث عندما يتم إعداد الموازنة المعتمدة بناءً على أساس مختلف عن الأساس المحاسبي. إن الجهاز يقوم بإعداد الموازنة بناءً على الأساس النقدي بينما يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق.

5.16 "الإختلافات في التوقيت" يحدث عندما تختلف فترة الموازنة عن فترة التقرير الظاهرة في البيانات المالية. لا يوجد اختلاف في التوقيت حيث أن فترة الموازنة هي مثل فترة البيانات المالية.

6.16 "الإختلافات في المنشأة" يحدث عندما يتم إغفال برامج أو أنشطة تشكل جزءاً من المنشأة التي يتم إعداد بياناتها المالية. لا يوجد اختلافات بالمنشأة حيث لم يتم إغفال برامج أو أنشطة تشكل جزءاً من موازنة المنشأة عند إعداد البيانات المالية.

7.16 إن الإختلافات في العرض هي نتيجة الإختلافات في التبويب المعتمد لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2012

16 بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية (تتمة)

8.16 لا يوجد اختلافات بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما وردت في بيان المقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 كما يلي:

2012	التشغيلية درهم	الاستثمارية درهم	صافي المدفوعات درهم
المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما هي معروضة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية	(22,519,609)	(7,427,545)	(29,947,154)
الاختلافات	-	-	-
المبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية	<u>(22,519,609)</u>	<u>(7,427,545)</u>	<u>(29,947,154)</u>

9.16 تفسير الاختلافات بين المبالغ الفعلية والموازنة

إن إجمالي الاختلاف البالغ 99,943,462 درهم نتج عن إعادة جدولة خطة مشروع مبنى الجهاز والمدرج ضمن الموازنة الرأسمالية وتخفيض الإنفاق لموازنة المصروفات التشغيلية.

17 أرقام المقارنة

تم إعادة عرض أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالية فيما يتعلق بإعادة تبويب حساب حكومة أبوظبي إلى منح حكومية مؤجلة وحساب حكومة أبوظبي (إيضاح 5). إن إعادة التبويب لم تؤثر على عرض بيان الأداء المالي للأعوام السابقة.

www.adaa.abudhabi.ae

جهاز أبوظبي للمحاسبة
ABU DHABI ACCOUNTABILITY AUTHORITY



تقرير
المحاسبة

2013